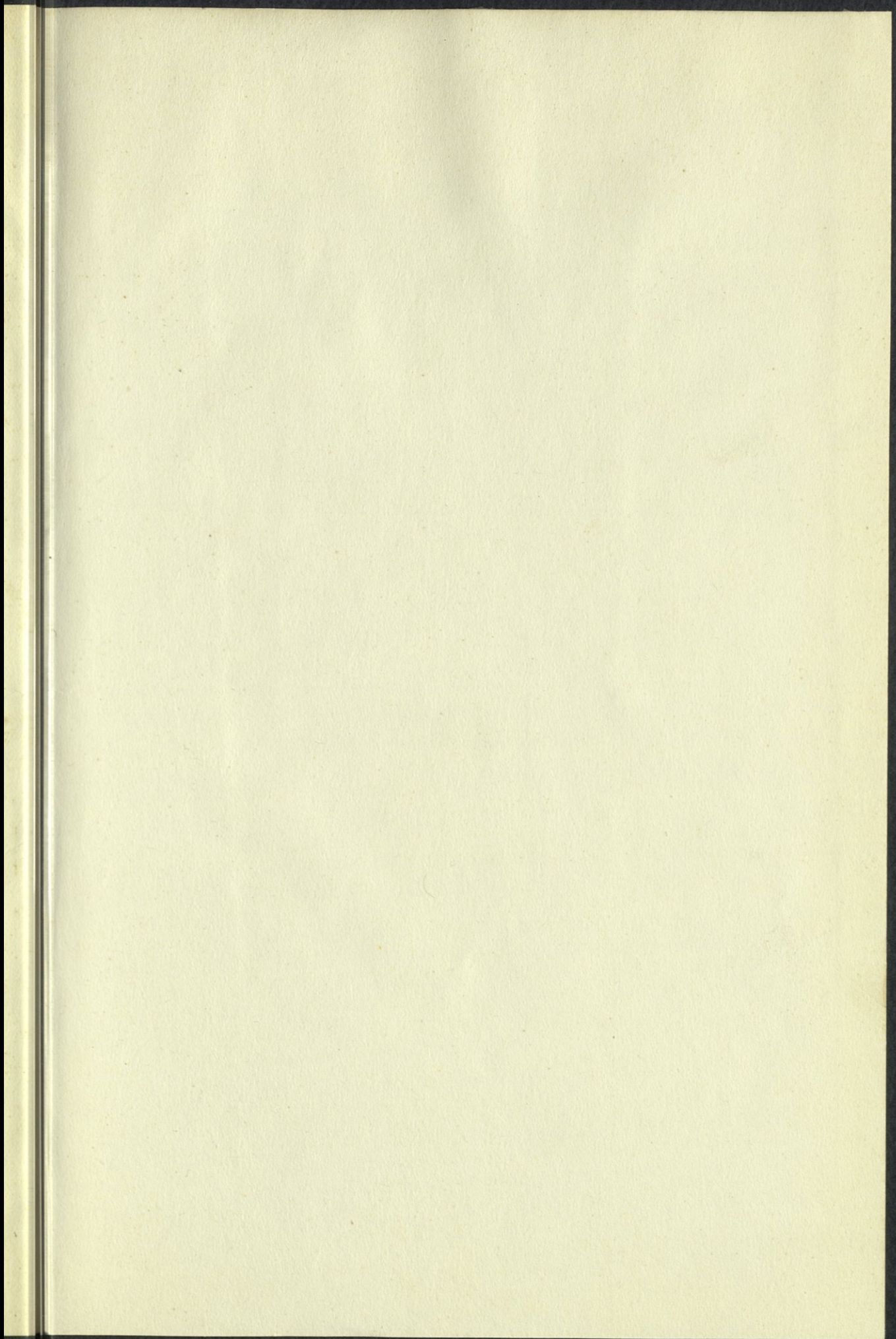


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



✓

تجليد مائتة الدفتر
٢٠٠٠







329.962

H67rA

C.1



رد الحزب الوطني

على تقرير

المعتمد البريطاني

الشيخ أحمد

(في مصر)

سنة

(١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م)

~~~~~

---

( مطبعة الهداية برحبة عابدين بمصر )



## المقدمة

لم تكن عادة الحزب الوطني في الماضي أن ينشر تقريراً يرد فيه خاصة على التقارير السنوية التي يرفعها معتمد الدولة البريطانية لحكومة انكلترا مكتفياً بما ينشر في لسان حاله وما يعقده من المؤتمرات في مصر وفي البلاد الاوربية ليناقد فيها أعمال الاحتلال والتي لا يرد عادة لها ذكر في تلك التقارير وقد كان من المحتمل أن يقال بأن تلك التقارير هي نتيجة العلاقة بين المعتمد ودولته والتي لا دخل للمصريين فيها وأن كانت ماسية بهم عن بعد وكان من المحتمل أيضاً أن يكون تعرض الحزب الوطني لها داخل دائرة اتهامه « بالتجرش بالانكليز والتحريض عليهم » بغير حق . حتى في الامور التي لا تعنيه مباشرة ولمسكن كل من يتصفح تقارير السنوات الاخيره لا يشك لحظة أن الحزب الوطني انما هو في موقف الدفاع كعادته لا موقف الاعتداء حتى أصبح الناس في مصر يلحون بضرورة الرد على تلك التقارير ومهما كان لهذه الاعتبارات من الاهمية فانه فضلا عن ذلك نجد كثيراً ممن يشتغلون بالمسألة المصرية يعلقون أهمية كبرى على تلك التقارير وينتظرون ظهورها بفارغ صبر وقد يذنون عليها أحكامهم الخاصة بنا بينما ( نحن الذين من مبدئنا أن نكون كرماء لضيوفنا ) ننقل من عاصمة الى أخرى من عواصم أوروبا ولا غرض لنا غير الدفاع بالطريقة الشرعية عن حقوق بلادنا المغتصبة . وقد يمضى زمن ما والرأى العام الاوربي ممتلئ بما يختار الاحتلال تدوينه في تقاريره ولا يسمع فيه صوت الامة المصرية وهي تعالج العقبات التي تقيمها لها الحكومة الانكليزية حتى في مجرد استماع صوتها . لهذا رأيت اللجنة



الادارية للحزب الوطني أن تقرر في هذه السنة ضرورة وضع تقرير تردفيه على تقرير السير ألدن غورست الذي ظهر أخيرا وان يكون ردها هذا قاصرا على ما كان ماسا بالحزب الوطني وعلى ما ورد اعتداء على استقلال البلاد الداخلي. وهي مع ذلك ليست في حاجة الى التصريح بأن ليس لتلك التقارير صفة رسمية بالنسبة للمصريين أنفسهم وان كانت لها تلك الصفة بالنسبة لعلاقة العميد بدولته ولا يمكن أن يكون الامر على خلاف ذلك خصوصا في نظر حزب لا يرى للاحتلال نفسه وجودا شرعيا

كانت تقارير الاحتلال في أوائل سنيه تذكر حالة البلاد المالية والادارية ونتائج أعماله فيها ثم أخذت تتسع بانتشار الحركة الوطنية وأصبحت وهي مسوقة بعوامل المطامع تتعمد اختلاق التهم الفظيعة وتوجيهها الى الامة المصرية لتسيء سمعتها امام الرأي العام الاوربي فهي التي اخترعت تهمة التعصب الديني والقلق السياسي والجامعة الاسلامية ومنافاة طبيعة المصريين للحكم الذاتي وغير ذلك مما لا تجهل نظارة خارجية انكثرت انما تهم لاحقية لها. وقد وقف الحزب الوطني مدافعا عن تلك التهم وهو على طريق الحق فلم تطل مدة الجهاد حتى كاد يتلاشى الاثر السيء المترتب على تلك الاشاعات والتي تستر وراءها اطماع الاحتلال الذاتية

فلم ير عميد الدولة المحتلة بدا من الحملة عليه وأخذ يحاول في تقريره الاخير ان يفصله عن الحركة الفكرية العامة المصرية فعبّر عنه في خاتمة مقدمته (بالقريتي الصغير) الذي لا يألو جهدا عن التهيج والتحريض السياسي. ولسنا في مقام بيان التناقض في قوله هذا لما جاء في تقاريره السابقة التي اعترف فيها بأن كراهية الاحتلال وعدم الثقة به والجزم بسوء مقاصده تعد من الشعور



الكامن في نفوس المصريين عامة فان الذي يطلب البقاء على قول واحد من  
ساسة المستعمرين انما يطلب محالا ولكننا أردنا بتلك الاشارة ان نرفع  
الشبهة في ادراك حقيقة الحزب الوطني وخطأ مبدئيا قد لا يخفى تماما على كل  
من له علاقه بالاحوال المصرية الحاضرة

ليس الحزب الوطني فئة صغيرة وانما هو رأي شائع بين الامة المصرية  
في سوء نيات الاحتلال الذي وطىء بقدميه كل عهوده السابقة  
ليس الحزب الوطني عامل تهيج وفتنة وانما هو شكل من أشكال  
الفكرة الوطنية الشريفة الهادئة دعت اليها مطامع الاحتلال نفسه وسوء تصرفه  
وليس الحزب الوطني في حاجة الى تبرير وجوده السياسي كما يزعم  
العميد ( بأيهام الناس ان كل امتياز ومنحة تمنح للجمهور هي نتيجة طلبه لها  
وسعيه في الحصول عليها) لأن وجود الاحتلال في ذاته كاف لتبرير وجوده  
ليس الحزب الوطني في مصر شيئاً غريباً حتى يمكن ان تحوم حوله  
الشبهات أو يحار الناس في تكييفه ومعرفة حقيقته

ان الحزب الوطني حلقة من حلقات الفكرة الوطنية وهي احدي ضرورات  
المدنية الحاضرة التي خطت نحوها الامة المصرية من أوائل القرن الماضي  
ظهرت الفكرة الوطنية في عهد اسماعيل يوم أنشئ تحت ستار المنظمات  
المالية والادارية كل ما كان من شأنه سلب السيادة الخديوية لا لغرض اعطائها  
للامة بل لجرد نقلها الى اليد الاجنبية فكان هذا الانتقال باعنا طبيعيا على تألم  
شعب كبير أصيب في اعظم عواطفه وأدى ذلك بالطبع الى تقوية الشعور  
الوطني فبرزت بذلك مصر الحية وطلبت النظر في شؤونها



ولكن بدلا من ارضاء هذا الشعور باجابته الي بعض أمانيه عمدوا الي  
أغلاق ابواب مجلس شوري النواب الذي كان مبدأ انشأه سنة ١٨٦٦  
ومهدوا طرق الثورة بهذه الوسيلة وسار الدسائس التي احاطت بالبلاد من  
كل كنف والتي كانت على العموم شؤما وهي المعروفة بحوادث سنة ١٨٨٢  
كانت الفكرة الوطنية في مبدئها صغيرة مثل كل شيء ولكنها أخذت  
تنمو وتكبر تبعا لضرورات الحوادث والازمنة ومهما حاول كتاب ذلك  
العصر تسوية مطالب الشعب المصري ومهما كانت قدرتهم في أساليب  
السخرية فان قولهم بأن الامة المصرية لا وجود لها هو ادعاء ما أسهل  
تقويضه. فقد كان رجال السياسة سنة ١٨٤٠ يخالفونهم في هذا الرأي اذ  
أظهروا في ذلك العهد عطفهم علينا وقالوا اننا أمة

دخل الاحتلال مصر في ظروف مخصوصة وبعهود معروفة ولكنه جعل  
قاعدة سياسته قائمة على الاثرة فنكث عهوده وأخذ ينزف ثروة البلاد ويحارب نشر  
التعليم ويجرد الشعب من قوته الحربية ويسمى لانهما عر اطف الحرية والوطنية  
ويعطل ذكاء المصريين ويحول بينهم وبين الحكم الذاتي بعد أن جاهدوا فيه في الماضي  
وتمتعوا به زمنًا ما وذلك باختلاق المعاذير أنواعا وأشكالا فأخذت الفكرة  
الوطنية بطبيعة الحال شكلا جديدا مندمجا في مبادئ الحزب الوطني الذي  
أخذ ينمو بسرعة لا تقل في عظمتها عن مطامع الاحتلال نفسه ولكنه بكل  
هدوء وسكينة وأصبح الجلاء والدستور من أقوى عقائد المصريين عامة  
فهل يخاف الآن من تلك الحركة الشريفة غير من لا يريد الخير لمصر؟! وهو  
يكون لقول العميد (بأن مجلس الشورى والجمعية العمومية أصبحتا آلتين في يد  
الحزب الوطني) نصيب من الصحة



كان الحق يقضى أن يقول بأن فكرة الحكم الذاتي ملكت قلوب الامة المصرية في جميع طبقاتها ولا حيلة لنا في التعرض لها وكان يجد لرأيه هذا دفاعا متينا لان مصر أول بلد شرقي خطا نحو المدينة الغربية ولأن المصريين في مقدمة من نادى من الامم الشرقية بالحكم الذاتي. كان من الواجب ان لا يظهر الاحتلال بمظهر الواقف عتبه أمام مطالب شعب كبير مثل الشعب المصرى وكان من حسن السياسة ان لا يزيد الاحتلال في اتساع الهوة بتصريحاته الاخيرة فشل الاحتلال في دعاويه الاوليه عند ما رأى العرائض تقدم الى المعية السنبة من جميع طبقات الامة بطلب اعادة الحكم النيابى الذى كان لمصر قبل دخوله وعند ما نادى أعضاء مجالسنا بضرورته ولكنه كثير الحيل فلجأ الى حجة جديدة هي انه « لا يمكن أن يزداد التقدم في مصر حتى يبطل التحريض على الاحتلال البريطانى » وقد كان الحزب الوطنى في مثل هذا الموقف تماما عند ما طلب العفو عن مسجونى دنشواي فلما صدر العفو أرسل يشكر الجناب العالى وحكومته وكذلك أحرار الانكليز الذين كانوا يجاهدون معنا فى سبيل احقاق الحق

ان الحزب الوطنى لم يكن قائما عن خطة التحريض المزعومة ولكنه يجد الاحرار لانه يجب الحرية بينما يريد الاحتلال ان يتخذ الآن كتفه مصعدا يعلو به الى حيث يستطيع تبرر سياسته الظالمه امام الامة الانكليزية خاصة والامم الاوربيه عامة

لم تكن الفكره الدستوريه وقفا على افراد دون افراد حتى كان يمكن أن يقال بأن الجمعية العمومية ومجلس الشورى أصبحتا آلتين فى يد الحزب



الوطني اذ لو صح ذلك لصح القول أيضاً بأن أحرار تركيا وفارس والترنسفال  
والصين كلهم آلات في يد الحزب الوطني المصرى  
ان تيار الفكر فى العصر الحاضر أصبح لا يتفق هو والحكم المطلق ولا  
يمكن أن تقف مصر متفرجة تشاهد حركة الدستور فى كثير من بلاد الشرق  
ولا تكون حاصلة عليه بمد جهادها الطويل فى الماضى  
يدهشنا أن تخفى تلك الحقائق وان يجهد العميد نفسه فى تعليل طلب  
مجالسنا للحكم النيابى ولعل بمثل هذا المجهود من الاستنتاجات البعيده غير  
الحقيقه أمكن القول بان الحزب الوطنى كان يدفع أجر المحاماة عن الوردانى  
ليس حادث بطرس باشا غالى من الحوادث العاديه فلو حدث فى أى  
بلد آخر لحام حوله ذوو المهن ليتمكن كل من اظهار مقدرته فى مهنته وليتخذ من  
ذلك طريقاً لشهرته وقدرأينا كيف كان الاطباء يتزاحمون حوله أثناء اجراء  
العملية بل سمعنا امام المحكمة مناقشة عنيفة بين اثنين من أشهر الجراحين  
الاجانب فى مصر مع أن الحالة لم تكن من الامور الغامضة الى هذا الحد  
فى فن الجراحه. كذلك حام حول الدفاع عن الوردانى كثير من المحامين بل  
كان بين الذين دافعوا عنه محام غضبت الامة جميعها عليه لانه شغل من قبل كرسي  
المدعى العمومى فى محكمة دنشواى وهو لا يطمع ان يدفع له الحزب الوطنى  
ملياً واحداً وكان المحامى الوحيد من أعضاء الحزب الوطنى العاملين منتدبا  
من قبل المحكمة نفسها (١)



هذا مارأينا ان نضمنه مقدمة الرد نفسه أما الرد فقد قسمناه الى أربعة أقسام

(١) قسم يتعلق بسياسة إنجلترا في مصر من الوجهة العامة

(٢) قسم يتعلق بالحكم الذاتي في مصر

(٣) قسم يتعلق بتنفيذ دعوى الاحتلال أنه جاء مصر فأغناها من فقر

وأسعدها من شقاء . ويدخل في هذا القسم التسكلم على موقف الانجليز حيال

المصالح الاوروبية

(٤) وقسم يتعلق بالمعارف في عهد الاحتلال





## سياسة انجلترا في مصر

ان سياسة انجلترا في مصر لم تستند قبل احتلالها لها أو بعده على وعد من وعودها أو عهد من عهودها أو على احترام الفرمانات المؤيدة لاستقلال البلاد الداخلى أو على المبادئ السامية التي تتفق وشرف ومصصلحة شعب كبير كالشعب الانجليزى . بل ان سياستها كلما تقادم عهد احتلالها تتشكل بأشكال متباينة كلها قائم على ما تتحمله لوجودها من الاسباب والعلل الموهومة ومآسيه من الوسائل التي تذيعها في الغالب على لسان معتمديها بأساليب تكاد تكون عرضية كلما قضت مطامعها بذلك أو كان لها منها ما تزعم معه إيقاف حركة خواطر الوطنيين أو رد تيار المعارضين سواء كانوا من بني مصر أم من ذوى المصالح فيها

وليس خافيا أن انجلترا احتلت مصر بعد أن لعبت في سبيل هذا الاحتلال الأعب شتى تقشعر الانسانية من هولها كلما ذكرها التذاكرون وتفتت المرائر عند تلاوتها كلما مر بها المؤرخون إذ أنها كانت تارة تبذر بذور الشقاق بين الخديو السابق وبين السلطان وتارة بينه وبين العرايين وثالثة بينهم جميعا ورابعة بما أخذته على نفسها من العهود أمام الدول ذوات الشأن الاول في مصر لابسة ازاء كل قوة من هذه القوى لباس الصديق الحميم والناصح الامين حتى اذا هيأت لنفسها الظروف التي تهدد بها استقلال هذه البلاد دبرت مذبح الاسكندرية على الشكل المنزع الذي دونه الكثير من المؤرخين غربيين كانوا أو شرقيين وهاجت ذلك الثغر



وهو باسم بلا مسوغ شرعي وأمطرت أهله وهم هادئون ساكنون من قذائفها  
المدمرة وقنابلها المهلكة ماسطر لانجلترا أشد الصحف في تاريخها سودادا !  
نعم احتلت إنجلترا مصر بعد أن ارتبطت مع الدول عامة ومع شعبها  
خاصة بعقود كثيرة وتصريحات وفيرة حددت بها خطتها السياسية  
وليس علينا إلا أن نأتي ههنا على بعضها ليعرف العالم مرة أخرى مبلغ مساعي  
دولة كبيرة كالدولة الإنجليزية لتنفيذ ما ربه المرسوم وخطتها الموضوعة ولو كان  
فيه مساس بشرف تاجها واهانة لكرامة أمتها

فقد جاء في الخطاب الذي أرسله لورد جرنفل في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١  
عند ما كان رئيسا للوزارة الإنجليزية والى سير ماليت الذي كان معتمدا سياسيا  
للدولة البريطانية في مصر ما تعرييه:

« ان المقصد الاسمي الذي تسعي إنجلترا اليه هو أن تساعد مصر على  
نيل سعادتها وامتاعها التام بالحرية التي خولتها اياها الفرمانات السلطانية المتتالية »  
وجاء في نفس هذا الخطاب في موضع آخر ما تعرييه:  
« ومن الضروري أن تؤكد لكم أن غرضنا الوحيد هو أن تكون  
مصر في مجبوحه من الاستمتاع باستقلالها الداخلي الذي منحها اياه  
الفرمانات السلطانية »

وجاء في بلاغ ترايبا الذي صادقت عليه في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ست  
دول عظيمة وهي المانيا والنمسا وايطاليا وفرنسا والروسيا وانجلترا ما تعرييه:  
« ان هذه الدول الست تتعهد بالألا تستولى أية منها على أرض من  
الاراضي المصرية ولا تبحث عن امتياز خاص بها ولا عن فائدة تجارية لرعاياها  
في كل اتفاقية تقع في شأن تسوية مسألة مصر »



وقال لورد جر نفل باعتباره رئيسا للوزارة الانجليزية باعلى صوته في مجلس العموم الانجليزى في ٣٠ يوليه سنة ١٨٨٢ ضمن خطابه الذى اتناه يومئذ في مسألة مصر ما تعرييه :

« ان جميع الوزراء الانجليز متفقون على الاطمع لنا في مصر وأن الجنود البريطانية لم ترسل اليها الا لتؤيد النظام وترد الى الخديو سلطته التى سلبت منه فالوزارة عازمة عزمها أكيدا على أن تعرض على الدول الاوربية التسوية النهائية للمسألة المصرية »

وجاء في المنشور الذى أرسلته الحكومة الانجليزية يوم ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى جميع الدول ما تعرييه :

« ان حكومة جلالة الملكة اضطرت لتقاء الحوادث الاخيرة الى تسكين الهياج العسكرى الذى قام في مصر وتأييد النظام والسلام فيها وقد بلغت هذه الغاية وأنها ترغب في سحب الجنود الانجليزية التى لا تزال فيها ضمانا للراحة العامة متى تأيدت سلطة الخديو »

وقال اللورد سالسبرى في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ما تعرييه :

« لنحترم وعودنا المقدسة وننجل »

هذا نزر قليل جدا من كثير من الوعود التى فاه بها ساسة انجلترا الممثلون لحكومتها قبل الاحتلال وبعمده وهى فى جملتها تنحصر فى خمس مسائل حدد بها الاحتلال البريطانى خطته وهى :

أولا — اطفاء لهيب الحركة العراية

ثانيا — توطيد سلطة الخديو

ثالثا — احترام استقلال مصر الداخلى



رابعاً - عدم استئثار إنجلترا بامتياز خاص أو بمصلحة دون غيرها من الدول  
خامساً - احترام شرف تاجها وكرامة برلمانها بتنفيذ وعودها  
فهل أمام هذه الموثيق التي أخذتها إنجلترا على نفسها يستطيع رجل  
عاقل أو جماعة شريفة أو أمة طامعة في صحائف التاريخ البيضاء أن تقول أنها  
أقسمت فبرت ووعدت فأنجرت ؟

ان إنجلترا حتى الساعة اذ مضى على احتلالها تسع وعشرون سنة لم تقدم  
دليلاً واحداً على احترامها لمواثيقها بل على الضد من ذلك ، فانها بعد ان أعلن  
ساستها تلاشي الاضطرابات التي دبرتها وخلقها أخذت تعمل في مصر أعمالاً  
لا تنطبق على مواثيقها التي قدمتها ولا على الخطة التي خطتها لنفسها بنفسها فهاجم  
رجال الاحتلال استقلالنا الداخلي بكل غلظة وبلا حق وميزت إنجلترا نفسها  
بمميزات خاصة دون جميع الدول كما انقلب الاحتلال ضد السلطة الخديوية  
الشرعية فناوأها مناوأة العدو الالد وسلبها حقوقها سلباً تاماً بعد ان جاء بحجة  
تأييدها ومناصرتها كما ادعت الحكومة الانجليزية مراراً وتكراراً . وهو  
مع هذا العمل الذي لا يشرف دولة في الوجود لا يظهر تقرير من تقارير معتمديه  
في مصر الا كان مفعماً بآيات من الاطراء لنفسه متباهياً بحسن الادارة الموهومة  
التي أنعم بها على المصريين والايادي البيضاء التي لولا اخلاصه - المقلوب - لخير  
مصر لما كان لوادي النيل أثر في الوجود ! منتحلاً لنفسه من الاسباب ماشاء مغرراً  
بالعالم أجمع :

ولما كان واجباً على الحزب الوطني ان يرد على هذه المزاعم الزائفة -  
وعلى الاخص في هذا العام الذي ظهر فيه تقرير سيرالدون غورست قنصل  
جنرال إنجلترا في مصر في الشكل والهجأة الغريبين والخطة التي ادعاها لحكومته



والتي لا تتفق وشرف الامة الانجليزية التي دون ساستها من التصريحات في شأن مصر ما لا يشر فهافي نظر من يحترمون الى اليوم الحق والانسانية والقانون ولما كان كذلك شرح تفاصيل اعتداء السياسة الانجليزية سواء كان على السلطة الخديوية أو على استقلال الامة الداخلي أو على حقوق الدول وعدم احترامها حتى الساعة لوعودها ووعودها يحتاج الى سفر كبير - رأينا ان نجمل الحوادث التي لعب فيها رجال الاحتلال الأعب شتى ونذكر الوسائل التي جرى عليها ولم تتفق باى حال مع ما أعلنه لتكون براهين ساطعة على سوء طوية الحكومة الانجليزية نحو مصر وتقلبها المستمر في سياستها تنفيذاً لما ربهما

ماوطئت قدم الاحتلال أرض مصر حتى عمات السياسة الانجليزية على الغاء المراقبة المالية الشنائية ليتفرد بها مستشار انجليزى فى نظارة المالية مؤتمر باوامر وكيلها السياسى طبعاً حتى تستفيد منها المشروعات الانجليزية من موظفين ومقاولين وذوى المصانع دون غيرهم وأنعت المجلس النيابى المصرى مستعيضة عنه ببيئة شوروية لا تملك من الامر شيئاً حتى لا يكون لها منازع فى القبض على مرافق البلاد وتشكل المصريين بالشكل الذى يلائم خططها المرسومة أو بعبارة أخرى حتى لا يرقى المصريون الى مستوى الامم المتحضرة ولا يكونوا عضواً عاملاً نافعا في جسم الانسانية وفصلت من أملاك مصر مصوع وزبلع وبربره وهرر بحجة أن مصر لا تقوى على حفظها بسبب ثورة السودان وعدم وجود قوة فيها وبذلك قضت السياسة الانجليزية - المدعية الاخلاص فى احترامها لاقسامها وأيمانها - على المعاهدات الدولية والقرمانات السلطانية التى طالما زخرف ساستها القول باجلالها والدفاع عنها وعدم التعرض لمسها بسوء ! طوح الاحتلال بعدئذ برجال الجيش القديم الى جحيم السودان ليكونوا



حطبا لنار الفتنة السودانية التي أثار لهيها وحرك ساكنها رجاله الذين كانوا قد التحقوا بخدمة الحكومة المصرية في عهد الخديو الاسبق حتى لا يكون امام السياسة الانجليزية نفس من أنفاس العرايين اذ بلغ عدد الذين أهلكوا فيه ١٥٠٠٠٠ نسمة (١) بين عسكريين وملاكين وازداد بذلك لهيب الفتنة اندلاعا وادعى الاحتلال انه مضطر الى البقاء ريثما تأمن مصر على حدودها من شر السودان !!

وبعد أن سلخ السودان بلا شرع ولا قانون ذلك السلخ الذي لا يعتبره المصريون قاطبة بل ولا يعتبره القانون الدولي اذ لا مشروعية له ولا ينطبق على مصلحة مصر التي للعالم بأسره فيها شأن كبير أخذ يدرب جيشا ضئيلا حشر فيه من الضباط الانجليز عددا كبيرا لا يتفق ونظام عسكري في الوجود وشمته في شرق السودان وغربه

تداخل الاحتلال كذلك في نظارة الاشغال فعين لها وكيل ومفتشا من الانجليز حتى يكون الماء وهو روح مصر ومفتاح سعادتها في يده ليقبضها متى أراد ويبسطها متى شاء ! كما تداخل في البوليس والجمارك وكل مصلحة ذات اراد

تداخل الاحتلال في مصالح البلاد هذا التداخل المخالف لتعهدات الحكومة الانجليزية التي احترمت بها استقلال البلاد الداخلي هذا الاستقلال الذي نالته مصر بعد حوادث كثيرة دونها التاريخ وكانت انجلترا في مقدمة الدول التي اقرت عليه في المؤتمرات الدولية !

(١) أخذ هذا العدد عن خسائر الوقائع التي ذكرها اللواء ابراهيم باشا فوزي في كتابه السودان المصري الذي ألفه بعد اطلاقه من أسر الدراويش في سنة ١٨٩٩



استمر الاحتلال على احتلال ادارات البلاد حتى اذا ما جاءت سنة ١٨٩١ عين للحقانية مستشارا ليكون ميزان ادارتها في قبضته وأنشأ لجنة لمراقبة القضاء الجزئي والابتدائي وأصدر قانونا في سنة ٩٦ بجرمان القضاء من حق عدم قابليتهم للعزل الذي هو دعامه استقلال القضاء وضمن بتعيين القضاة كلما نما عدد الامة واتسعت دوائر القضاء. ونقول في الجملة انه رسم لهذه النظارة التي على حسب العناية بامورها يتوقف العدل - خطة هي اقرب للتجارة منها الى مهمتها الحقيقية فقد بلغت ايرادات المحاكم منذ الاحتلال الى اليوم نحو تسعة عشر مليون جنيه مصري لم يصرف منها عليها الا نحو ثلاثة عشر مليوناً وما بقي صرف في شؤون أخرى أغلبها كمالى مما سيجى مفصلا فيما تسميه السياسة الانجليزية «ارتقاء مصر المادى» وعين لنظارة المعارف مفتشا فسكر تيرا عاما فمستشارا فمعلمين فمحضرين فكل من اراد من أبناء التاميز حتى يقبض على عقول الامة كما قبض على حقوقها ومائها ومرافقها وكل منبع للثروة فيها وحتى يبذل علمها جهلا فالغى الارسالة المصرية اثني عشر عاما ومحال مجانية ولقن أبناءنا التفاهة من العلوم باللغة الانجليزية ووكل أمر تربيتهم وتعليمهم الى من لا يزيدون علما على طلاب الشهادة الثانوية والغنى مدارس عالية كثيرة كانت تهدي الى مصر علما وعلما فتهديها سبيل النور والرشاد ورفع أجور التعليم فجعلها في عهده عسرا بعد ان كانت اليسر كل اليسر في عصر اسماعيل الذى طالما طعن على حكمه لورد كرومر وكما ألقى بين أيدي أبناءنا كتباً باللغة الانجليزية ليتعلموها وفيها التبييح من الطعن فى ديننا ونبينا وأخلاقنا ومجد أسلافنا

وعين كذلك لنظارة الداخلية مستشارا ومفتشا فآخذوا ادارة البلاد معمل تجاريب ينقضون فيه اليوم ما أبرموه بالامس واضعين أنفسهم فوق القانون



والمديرين والمحافظين المصريين حتي اختل النظام  
ولم يقف طمع الاحتلال عند افتتاحه الظاهر على ادارات البلاد ومصالحها  
بل أنه تعداه الى حياة الامة الصناعية والتجارية ففضى عليها مما سيجي مفصلا  
في باب «الحالة الاقتصادية»!

\*  
\* \*

ما ظهر الاحتلال في هذا المظهر المغرر الخداع حتى تناجي المصريون  
قاطبة فيما بينهم وأخذوا يفكرون في مصير بلادهم والى أى طريق هم سائرون  
وقد نشأ عن حركة الخواطر هذه حركة وطنية أساسها الاخلاص ومبناها  
العمل بكل جهد لمناقشة الحكومة الانجليزية الحساب وايقاف تيار مطامع  
الاحتلال واعلان مساوئه للعالم طرا فأخذ الظاهرون من الوطنيين يوجهون  
على صفحات الجرائد الوطنية مر الشكوي من أعمال هذا الاحتلال غير  
الشرعي حتى اذا ما جاء عام ١٨٩٢ وانتقل الخديو السابق الى الدار الاخري  
ونودي بسمو الخديو الحالى أميرا على البلاد تقوت روح الحركة الوطنية  
بما أظهره سموه من كرهه للاحتلال حتى انه جاهر في عام ١٨٩٣ عقب  
المظاهرات التى برهنت بها الامة على التعلق بالعرش الخديوى (١) بأنه يفضل  
الموت على أن يتنازل عن أي حق من حقوقه وحقوق أمته

ظهرت هذه الوطنية في ثوبها التشيب فتميز الاحتلال من الغيظ وأخذ  
يحارب هذه السلطة الشرعية التى ما جاء الا بدعوي تأييدها بأساليب شتى  
فقد قضى سمو الخديو عباس باشا مدة حكمه وهو مصادر من هذا الاحتلال



بكل الوسائل وليست حادثة الحدود (١) وحادثة وزارة نخري باشا (٢) وفك اختتام المطبعة العثمانية (٣) ببعيد عنا كل ذلك اجراء الاحتلال ولا مبرر له عنده الا طمعه

(١) حادثة الحدود — في ١٨ يناير سنة ٩٤ عرض الجناب العالي الجنود الموجودة في وادي حلقا فأخذ عليهم عدم تدريبهم وقص تعليمهم فكبر علي السردار كتشنر هذا الانتقاد الحق وأسرع بتقديم استقالته وأرسلها علي اسان البرق الي لورد كرومر قنصل جنرال الدولة المحتلة وقتئذ وأخرج المسألة من انتقادها كم البلاد لحيشه الذي هو رئيسه العسكري الي اهانة الخديو لرعايا دولة أجنبية فاجبوا عليه ان يعتذر لهم مما فرط منه والا اضطرت إنجلترا نفسها لمحو هذه الاهانة وبعد أخذ ورد أرغم الخديو في نهاية الامر علي التسليم باقالة ماهر باشا من وكالة الحربية وبكتابة خطاب الي السردار من القيوم في ٢٦ يناير يظهر فيه سروره من نظام الجنود التي سبق له انتقادها

(٢) حادثة وزارة نخري باشا — أصدر الخديو في سنة ٩٣ أمره بتعيين نخري باشا رئيساً للوزارة فعارض اللورد كرومر في هذا التعيين وهدد الخديو باسم الحكومة الانجليزية وأبرز له تلغرافاً من اللورد رزبري يقول له فيه « عليك ان تخبر الخديو بان في حالة امتناعه عن الامتثال لتصائحك يجب عليه ان يستعد لتحمل النتائج الخطرة لاعماله » ثم تركه وانصرف بعد ان أمهله أربعاً وعشرين ساعة فاضطر الخديو ان يذعن لارادة إنجلترا وأبطل تعيين نخري باشا

(٣) حادثة المطبعة العثمانية — اشترك رجل من النازحين الي مصر يدعي « رضا بحرية لي أفندي » مع رجل آخر يدعي « صالح جمال » وكلاهما تركي علي انشاء مطبعة في قسم عابدين أسمياها « المطبعة العثمانية » نسبة الي جنسيتيها ولا مرما اختصاصا ورفع أولهما أمره الي المحكمة الاهلية طالباً بالحجز التحفظي علي أشياء المطبعة وأدواتها وقد أجابته المحكمة الي طابه ثم طلب منها تميم الحجز وجعله تنفيذياً وفسخ عقد الشركة وتعيين خبير لتصفية حسابات المطبعة



الأشعبي واخلافه لو عوده وبعد سياسته عن الحق والشرع والانسانية كل البعد!  
وقد كانت هذه الحوادث سببا من الاسباب التي قوت الحركة الوطنية  
وجعلت المصريين يلتفتون حول العرش فأخذت السياسة الانجليزية تديم  
في جميع انحاء العالم المتحضر ان الذين يكرهون الاحتلال هم طائفة البكوات  
والباشوات ليستأثروا بكل شئ في البلاد ويميدوا عصر الفوضى والالزام  
ويمثلوا رواية هضم حقوق الفلاح تلك الحقوق التي يزعمون ان صاحبها  
الفلاح لم يتمتع بها الا في عهد الاحتلال وانه يصبو اليه ويحبه حبا جما  
وبعد أن وضع الاحتلال قانون المحكمة المخصوصة (١) التي هي وصمة

فتى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١ صدر حكم المحكمة بفسخ الشركة وتأييد الحجز  
وتعيين يوسف باشاعزت مصفيا لمعرفة الارباح وتقديم تقرير بما يراه وأبقت الفصل في المصاريف  
ورينما كانت القضية آخذة سيرها الطبيعي والمطبعة محجوزاً عليها ورد الى اللورد كرومر  
في يوم ٩ ابريل تلغراف من أحد الناس فلم يتناوله حتي دعا اليه الميرالاي منسفيد بك حكمدار  
بوليس العاصمة يومئذ وأمره بكسر الاختام التي وضعها المحضر علي مكتب المطبعة العثمانية تنفيذاً  
لحكم المحكمة الآتفة المذكور فصدع الحكممدار بالامر وأخذ قوة من البوليس أحاطت بمكان  
المطبعة ثم تقدم الى الاختام وكسرها باسم اللورد كرومر وحمل الاوراق الى الوكالة البريطانية  
أما صالح جمال المدعي عليه فتوفي يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ وصدر حكم محكمة  
الاستئناف يوم ٢٤ منه بالغاء الحكم الابتدائي بكامل أجزائه وبإبقاء الحجزات السابق  
توقيعها ورفض دعوي رضا بحر لي أفندي والزامه بالمصاريف وعلى ذلك أسدل الستار

(١) المحكمة المخصوصة — هي محكمة تشكل للفصل فيما يقع من الاهالي من الجنايات  
والجرح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال أو علي بحرية المراكب البحرية الانجليزية  
اراسية في احدى المواني المصرية وهذه المحكمة مؤلفة من خمسة قضاة ثلاثة منهم انجليز  
وهي غير مقيدة بقانون بل تحكم بما تري لزوم الحكم به كما أنها تصدر الاحكام في نفس  
الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن فيها بأي وجه كان وتكون أحكامها واجبة  
التنفيذ في الحال



سوداء في تاريخ المحتلين أخذ يشيع في كل مكان أن المصريين متعصبون - ليبرر بهذه  
الاشاعة الكاذبة عمله هذا ولينفر العالم المتمدين من هذه الامة التي اتصفت  
بالافراط في التسامح والتساهل وهي تهمة كانت تروج كثيراً في أوروبا لولا أن  
مصر قريبة من القارة الاوربية وقد دخلتها المدينة الحديثة منذ قرن وعاش  
الاوربيون في كنف المصريين ردحاً طويلاً آمنين مطمئنين فلم تجد هذه التهمة  
سوقاً رائجة اذ عاد الانجليز منها بخفي حنين ولو أنهم أعادوها وكرروها حتى  
مجتها الاسماع !

رأت السياسة الانجليزية بعد ذلك وعلى الاخص عندما وقفت على أسرار  
حملة فرنسا من جهة منابع النيل وجوب استرداد السودان بمال مصر  
ودم أبناءها فعمات الجلود المصرية ليلاً ونهاراً مدة ثلاثة أعوام حتى  
استردته وعاد اليه الامن والسكينة وظن المصريون أنهم جمعوا والعالم بأسره بعد  
هذا أن الاحتلال الانجليزي لا بدأ أن ينجلي وليس له بعد ذلك حجة في البقاء  
على شواطئ نهر النيل !

ولكن هذا الاعتقاد تبدل بنقيضه اذ فوجئ العالم بنياً مشاركة انجلترا  
لمصر في السودان الامر الذي لا تعريف له في نصوص القوانين ولا مبرر له امام  
التاريخ والذمة والشرف والذي تحتج عليه مصر مادام في الوجود !  
بعد ان عقدت انجلترا مع الحكومة المصرية هذه الشركة الباطلة وشعر  
الاحتلال بأن معاذيره قد نفذت عمل على التقرب من فرنسا فظهر في عام ١٩٠٤  
الوفاق الفرنسي الانجليزي الذي كان ضربة على مرافق كثيرة من هذه البلاد اذ  
بظهوره أخذ الانجليز يبددون الاموال الاحتياطية التي اتقلت من صندوق  
الدين الى خزانة نظارة المالية وغيرها على الكماليات التي كلفوها أضعاف أضعاف



نفقاتها وألحقوا بمصالح الحكومة جيشا جرارا من اخوانهم ونجحت شركاتهم  
في البلاد فذبحت مصر المادية على مشهد ما كان يسميه لورد كرومر بالقرن  
الذهبي وقدمتها قربانا الى هيكل الجشع البريطاني والانسانية الانجليزية ! حتي  
اذا ماجأت حادثة العقبة وقام الخلاف الذي أوجده السياسة الانجليزية بين  
مصر والدولة العلية في سنة ١٩٠٦ وظهر المصريون بما لا يوافق أغراض الحكومة  
الانجليزية نقم عليهم لورد كرومر وانتظر الحوادث للانتقام منهم . وفي الواقع  
فانه ما وقعت حادثة دنشراي الشهيرة حتي أسرع بعقد المحكمة المخصوصة  
التي قانونها « الا قانون » فحفظت المشائق ارواحا ومزقت السياط جلودا  
واسنغاث الانسانية من قسوة وفضاعة عمل الانسانيين وارتفع صوت الامة في كل  
مكان ولا سيما في لندن مما ألم له العالم أجمع وعده من انسانية الانجليز عملا  
وحشيا وبذلك فشل الاحلال فشلا كبيرا بعد ان كان يتباهي بحب أصحاب  
الجلابيب الزرقاء وراحتهم !!

وقد انتهت هذه الحوادث المحزنة التي أساسها خداع العالم والحنث في الايمان  
بنصل لورد كرومر الذي ختم أيامه بسبب المصريين سببا شنيعا والظعن عليهم طعنا  
قييحا وفي مقدمتهم أمير البلاد الذي جاء وابدعوى تأييد عرشه !

\*  
\* \*

انقضت سياسة الجذب والدفع الصريحين بين السلطة الشرعية في البلاد  
وبين عميد الدولة الغاصبة باستقالة لورد كرومر وقد جاء خلفه سيرالدون غورست  
بسياسة جديدة قيل انها سياسة وفاق وسلام بين الخديو والعميد في كل أمر  
من أمور البلاد

ولما كان لهذه السياسة مقدمات ونتائج رأينا أن نجملها ليقف العالم عليها



بوجه عام ولتعرف الأمة الانجليزية بوجه خاص ان لم تكن قد أدركت  
من قبل أنها سياسة كان نصيبها الفشل التام إذ أنها قامت على خطة المطامع  
المرسومة بلا شرع في ثياب من الخداع

اعتقدت الحكومة الانجليزية بعد أن اشتد تيار المعارضة بحق في مصر  
أن حقيقة هذه المعارضة مستمدة من سمو الخديو وأنه المحرك لها المناويء  
للاحتلال سرا العامل على هدم المطامع البريطانية في وادي النيل وأن الأمة  
المصرية ليست الا مسخرة لارادة سموه منمنذة لمشيئته !

اعتقدت السياسة الانجليزية ذلك فعوات على تعيين خلف للورد كرومر  
يكون بينه وبين سمو الامير من حسن العلائق ما تصل به الى تخدير الحركة  
الوطنية ان لم تستطع محوها محوا !

وماعين سسيرالدون غورست وكيلا لانجلترا في مصر حتى أخذ يش وييش  
في وجه سمو الخديو متظاهرا بالمظهر الذي كان به موظفا في الحكومة  
المصرية زاعما أنه انما جاء ليحسن العلائق الي غير ذلك من مظاهر التغيرير  
وقد ظن بعض أفراد يعدون على الاصابع من الذين لا ينفقهون مطامع إنجلترا  
في مصر ويعتقدون بسذاجة ان ابتسام الوجوه دليل على صفاء القلوب  
ويستنتجون حسن النتيجة مع سوء المقدمة الظاهرة للعيان الا وهي  
وجود الاحتلال الذي ليس الا اهانة لكرامتنا واعتداء على حقوقنا — ظنوا  
أنه لا بد مع السياسة التي تظاهر بها سيرانالدون غورست أن تسترد مصر مجدها  
وتعيد استقلالها باحترام إنجلترا وعودها فتعمل على جلاء احتلالها من بلاد  
اغتصبت مرافق أهلها عدة سنين وسلبتها كل نعيم وحياة تبرير الا هوائها  
وضحية لشهواتها !



غير أن الذين خبروا نيات إنجلترا والذين تطوعوا بقلوب ثابتة وعزيمة صادقة في سبيل تحرير بلادهم حتى جمعوا حولهم عواطف الأمة بأسرها لم تغرهم هذه المخادعة ولم يفقههم هذا الابتسام ما دام الاحتلال في مصر وما دام سياسة الإنجليز لم يحترموا شرف شعبهم وصفحة تاريخهم الى اليوم. فجاهر الحزب الوطني في كل مكان بأن سياسة الوفاق لا تقوم الا بين الصديقين المحترمين للشرع والقانون لا بين سلطة شرعية وسلطة أجنبية غاصبة وحذر الأمة من الانخداع بتمويهات المضلين وترهات المنافقين وأكد أن نصيب هذه السياسة ولاشك الفشل كل الفشل وأن الحكومة الانجليزية لا تقصد بها الاعتراف جديدا على حقوق الأمة بتبرير وجود الاحتلال بل وافتاتاً مستمرا في ثوب المحاسنة الكاذبة والملاينة الساحرة على كيان السلطة الشرعية المستمدة من وجود الأمة وفي الجملة نادى الحزب أن هذه السياسة الجديدة ليست الا سرايا يحسبه الظمان ماء وانتظر الحوادث التي تؤيد بعد نظره وفي الواقع فإن سيرالدون غورست بدأ عمله بتحسين العلائق بين الملك ادوارد وبين سمو الخديو بعد أن توترت زمنا بسبب حادثة العقبة الشهيرة ولما رأى رجال الحزب العاملون بعد حوادث صيف سنة ١٩٠٧ وجوب ظهور الحزب في صورته الحالية اتفقوا مع المرحوم مصطفى كامل باشا بعد عودته من أوروبا أن يلتقى في ذلك خطابة فالتقاها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وقد ظهرت بظهور الحزب في مظهره الحالي قوة كان الاحتلال ينكر وجودها في تقارير معتمده السابق بل كانت اذا ذكرت هزأ الاحتلال بها وبالحرارة الوطنية معا!



ظهرت هذه القوة فاستقبلها الاوربيون القاطنون في مصر وفي غير  
مصر بالتجلة والاحترام وغيروا اعتقادهم في المصريين اذ شعروا أنهم أمة لها  
وجود واجب الاحترام

وما انتقل زعيم الحزب الي الدار الأخرى حتى قامت الامة قومة  
واحدة وأظهرت من العواطف نحو زعيم الوطنية وخدامها الممثلين لمظهر  
الحزب الوطني ما دهش له الانجليز أنفسهم وتأكدوا أن الذين يحقرون  
لديهم الحزب الوطني وقوة المعارضة ليسوا في الحقيقة الا غاشين مضللين  
طالب الحزب بعد هذه المظاهرات سمو الخديو بالدستور وقدم له من  
العرائض التي أمضاها الآلاف العديدة من جميع طبقات الامة ما جعل  
سموه يعطف على هذه الحركة ويشجعها اذ أشار على زعيم الحزب محمد بك فريد  
الذي قابل سموه في هذا الشأن أن يقدم هذه العرائض لرئيس  
الديوان الخديوي

وقد أملت الأمة المصرية بمد هذه الحركة المباركة والرغبة الحقيقية  
في الدستور كما أمل الكثيرون من الساسة والاوربيين أن مصر على أبواب  
الحكومة الذاتية

ولما رأى الاحتلال أن الأمة شديدة التمسك بحقها الشرعي وأن جميع  
عناصرها متحدة متعاضدة تخوف كل الخوف من النتيجة التي تقضى على  
مطامعه وعجل بدعوة سمو الأمير الى زيارة الملك اءارد في صيف عام ١٩٠٨  
فسافر سموه الى لندن وفي معيته بطرس باشا الذي كان ناظرا للخارجية  
المصرية اذ ذلك وتم الاتفاق كما شاع وذاع بين السلطة الشرعية والسلطة الغاصبة  
ولما كانت الحوادث من شأنها تقوية أو اضعاف ما سبقها من الحوادث



كان الدستور العثماني سببا في حمل إنجلترا على السعي في إحكام هذا الوفاق  
فقد بذلت السياسة الانجليزية كل مجهوداتها لتحويل بين الأمة وأميرها حتى  
لا تنتفع مصر بشيء من تأثير النظام الجديد في الدولة العلية

وما وقف الحزب الوطني على أسرار السياسة الانجليزية بعد اعلان  
الدستور العثماني حتى أعلن بصوت عال أن سياسة الوفاق هذه ستفشل ولا شك  
وأن الفكرة الوطنية التي طالما عضدها سمو الامير في عهد لورد كرومر لم  
تكن ملكا للامير تذهب بذهابه وتجيء بمجيئه بل هي عقد محترم شريف  
مقدس بين مصر وقلوب أبناءها وأن الاحتلال لا يريد بهذا الوفاق الكاذب  
الا أن يضرب الأمة بالسلطة المنصوبة تحت سنار من اللين والرياء ويخدر  
بذلك قوة المعارضة ان لم يستطع محوها من الوجود !

ولما لم يكن يدور في خلد رجال الاحتلال أنه يوجد في مصر من يخالف  
السلطة الشرعية كل المخالفة في المسائل السياسية متى استدعت مصلحة البلاد  
ذلك فقد دهش دهشا كبيرا لمعارضة الحزب الوطني بكل صراحة لسياسة  
الوفاق والتشهير بها وأسرع بتغيير الوزارة منتخبا غيرها من الذين لم يشغل  
أغلبهم منصب الوزارة أو وكالتها من قبل ووضع على رأسها ذلك الرئيس  
السابق وأخذوا جميعا من غاصب ومنصوب يضمون الخطة التي يحاربون بها  
الحزب الوطني فاعادوا قانون المطبوعات الذي كان قد صدر في عام ١٨٨١ أبان  
الحوادث العراقية بعد أن عطل خمس عشرة سنة والذي لا ترضاه في هذا  
العصر نفس الحكومات العرفية ! وحوكم بعض صحافيي الحزب كما أنذرت  
جريدة الحزب نفسها وأصدروا قانون النفي الاداري الذي يكفي وصفا له ما  
قاله فيه سمو الخديو نفسه في حديثه مع رئيس تحرير جريدة « ليغت » التي



تطبع في مصر ونشرته في ٢٤ مايو سنة ١٩١١ من أنه قانون رجع بالبلاد ثلاثين سنة الى الوراء . وكان من شأن العمل بهذه القوانين ان تقوى حلقات الاتحاديين صفوف الامة وتجعل الغيورين يفكرون ليل نهار في مصلحة بلادهم فتقوت العزائم واشتدت كراهة النفوس للاحتلال ولم تحفل الامة بهذه الشدة مهما كانت وطأتها وتشكيات أشكالها . وقد عد الاوربيون الاعتداء بهذه الوسيلة على حرية امة ظهرت في أجمل مظهر من مظاهر الحياة وفي أجل مرتبة من مراتب الشعور الوطني عملا لا يبرره أى ادعاء ولا يقوم على جوازه برهان واعتقدوا جميعا معانان سياسة الوفاق ليست الا غرضا عرضيا لاستخدام سلطة الحكومة الشرعية ضد الامة وقام المفكرون والصحافيون من الاجانب بالدفاع عن الامة والحملة على الحكومة

وما رأت السياسة الانجليزية هذا الاتحاد بين الاوربيين والمصريين حتى أخذت تداول الدول في سر يان قانون الصحافة المصرى على الصحافيين الاوربيين القاطنين في مصر . ولكنها فشلت في مسعاها لان الحرية التى هي رأس مال الاوربيين فى بلادهم مع ما لهم من الامتيازات فى مصر لا يمكن التنازل عنها طوعا لمشيئة السياسة الانجليزية بلا سبب شرعى أو مسوغ معقول !

وما أعلنت الجرائد المداولات التى دارت بين المستشار الانجليزى للمالية المصرية وبين شركة قناة السويس حتى قامت الامة قومة واحدة وناقشت الشرائط الموضوعة وطلبت من الحكومة عرض المسئلة على الجمعية العمومية لملها من الاهمية ولائها لا تخص الجيل الخاضر فقط وبعد تسويق عرض أمرها على الجمعية العمومية فححصتها تمحيصا دقيقا ووضعت اللجنة التى ناطت بها



الجمعية فخصها تقرير اذيقا مفصحا لما جاء به المستشار المالى اذ كانت اقل ملاحظة فيه أن جميع المداولات دارت بين الحكومة المصرية أو بعبارة أخرى بين المستشار السالي الانجليزي وبين ادارة شركة القناة شفويا وأن مندوبى الحكومة امام هذه اللجنة لم يستطيعوا أن يقدموا اليها برهانا واحدا يدل على أن المفاوضات دارت بصفة رسمية الي غير ذلك مما جاء بالتقرير الذي يدل وحده على كفاءة أعضاء مجالسنا وأنهم لا يقلون فى هذا العمل عن نواب أرقى الامم الأوربية

وما رفضت الجمعية العمومية هذا المشروع وطلبت الدستور بالاجماع حتى هاج الاحتلال وأخذ رجاله مع خدام سياسة الوفاق يضعون القيود للصحافة فوضعوا قانون محاكمة الصحفيين امام محكمة الجنايات التى لا محلفون فيها وقانون الاتفاقيات الجنائية ظانين انها قيود تقف الحقيقة عن متابعة سيرها والوطنية عن عملها لا نفاذ بلادها وخدمة مبادئها التى أرضت مصر ورضيها المصريون جميعا وقد حبس بسبب هذه القوانين أحد زعماء الحزب الشيخ عبد العزيز جاويش أولا ورئيس الحزب ثانيا لأمر عده كثير من المشرعين فى البلاد المتحضرة تافها وقد كانت السياسة الانجليزية تظن عند ايعازها للحكومة المصرية المستسلمة لمشيئتها المخالفة لمشيئة أمتها باصدار أمثال هذه القوانين أن تعطل المعارضين المستبسلين فى الدفاع عن حقوق وطنهم وأمهم . مع أنه ما صدرت هذه القوانين وحبس من حبس بسببها الا واعتقد المصريون قاطبة أن حبس فرد أو افراد من هذا القبيل لا يزيد الفكرة الوطنية الا قوة ولا يكسب الوطنيين المتعقبين الا شرفا



نعم ان سياسة الوفاق التي ما كان يراد بها الا محاربة الفكرة الوطنية أصبحت بفضل فشلها أكبر معوان لها وخدامها المخلصين. وكيف لا تكون كذلك وقد ظهر أنها من جانب المحتلين سياسة تغيير وافتات جديد على حقوق السلطة الشرعية في مصر. وليس ثم برهان أقوى من قول سير الدون غورست في تقريره

« انه لا يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها ان تنازع في كون الكلمة الأخيرة هي لحكومة جلالة الملك أو يتصور انه يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني في مصر »

فأين اذا سلطة الامير الشرعية التي لاسطة في القانون الدولي والفرمانات السلطانية والحق المحترم فوقها في مصر؟ وأين سياسة الوفاق التي جاءت كما قيل لرد اعتداءات لورد كرومر على هذه السلطة؟ بل أين الملاينة والمحاسنة التي ليست في الحقيقة الا طلاء لسياسة العدوان كما صرحنا واشتدت بسببها ضدنا الاعتداءات التي لا نجد لها الا حلوة المذاق في سبيل خدمة مبادئنا القائمة على الحق؟

لنقل لنا السياسة الانجليزية أمثل هذا التصريح الباطل تحترم العهود وتبجل الوعود وتخدم الحكومة الانجليزية أمها التي أقسمت بشرفها وصاحب عرشها الذي حلفت بناجه؟

اذا كانت السياسة الانجليزية تخدع العالم مرة أخرى أو تظن أن الامة المصرية هم تلك الفئة التي تأجرها لترويج سياستها فانا نجاهر انه توجد أمة كاملة لا تعترف بالاحتلال ولا بسلطة حكومة (جلالة الملك) عليها الا وهي الامة المصرية!



توجد أمة مهما أطلال الاحتلال بينها أمد اغنصابه واحتقاره لشرف  
عهوده ومواريقه لا تنسى أن لها وطنها هي أحق بمرافقه التي تهدي للمعوزين  
من الانجليز ووجودا تشعر بكرامته وعزته

توجد أمة هذا شأنها رضيت السياسة الانجليزية أو لم ترض معلنة الشعب  
البريطاني انه سيكون نصيب حكومته الفشل الدائم والفضيحة المتكررة في  
مصر اذا هي أصرت على التماهي في احتقار شرفه باخلاف وعودها وأن  
قوانين حكومتنا مهما صرمت واضطهادات الاحرار مهما كثرت فانها لا  
تمكن الغاصبين من اخماد أنفاس أمة راغبة في الحرية نازعة الى الاستقلال عالمة  
أن قوائم عرش الحرية لا تكون ثابتة منينة الدعائم الا اذا روض الاحرار  
نفوسهم على احتمال ما هو أشد من ذلك وقعا. وانه لو اطلعت الامة الانجليزية  
على صميم قلوبنا ومكنون سرنا لأدركت أن الاحتلال البريطاني مكروه  
من أعماق أفئدتنا يسئوى في ذلك الكهل والشاب الذكر والانثى وانه بما  
بأتيه من القضايا الباطلة لا يزيد الهوة التي أوجدتها بيننا وبينها بمساوئه المنكررة  
الا اتساعا وتعميقا وانه ليس ثمة سياسة حكيمة تربط الأمم بروابط المحبة الا  
التي يقيمها ساسها على الحق والشرف لا على الطمع والجشع فان اسباب انحطاط الامم  
العظيمة كانت على الدوام في نصرها الباطل واعندائها تبرير المطامع على قوة الحق!  
وليست قوة المعارضة في مصر الا نتيجة لازمة لا احتلال لا يشرف حكومته  
نكث العهد ولا اخلاف الوعد ولا المحكمة المخصوصة ولا شركة السودان  
ولا مشانق دنشواى ولا مصادرة الحرية فانما كل هذه المساوي مما يسجله  
عليها التاريخ وليس في استطاعتها أن تمحو شيئا من آثاره وتنتجها الا اذا خلعت  
السياسة الانجليزية ثوب الباطل وارتدت برداء الحق معلنة الجلاء



## مصر والحكم الذاتي

احتل الانجليز هذه البلاد وبها مجلس نيابي ثالثه سنة ١٨٨١ فاقتضت  
مصلحتهم تعطيله بدعوى أن الامة - التي كانت خارجة من ثورة عسكرية -  
عديمة الكفاءة والاستعداد لحكومة نيابية

وقدم اللورد دوفرين ١٨٨٣ تقريره الذي أودعه الخطة التي اختطها  
لانشاء هيئات نظامية سماها مجالس المديرية ومجلس الشورى والجمعية  
العمومية وخرمها من كل رأي قطعي وقال بأن هذا النظام يترقي تدريجيا مع  
رقى الامة حتى تصبح الحكومة نيابية تامة السلطة

تعاقت الايام والسنون وهذا النظام باق على حاله وأثبتت الحوادث  
للأمة أن الانجليز قد انتهزوا فرصة ضعفها بعد ثورة سنة ١٨٨٢ التي دبروها  
وقضوا على دستورها حتى لا تكون هنالك سلطة ما تمف عتبة في سبيل  
تحكمهم في البلاد

تنبهت الامة الى مقاصد الاحتلال وبجثت عن حقوقها فوجدته قد  
اغتالها ورأت الامم الأخرى واحدة بعد الواحدة تنال حكومة نيابية وهي  
لا تزيد عنها (مصر) كفاءة واستعداداً - اذا سلمنا جـدلاً بأن للدستور  
كفاءة مخصوصة - فهضت نهضة واحدة تطالب برد دستورها ولم يبق فرد  
في الامة لم يشعر بحاجة بلاده الى الدستور. فكانت مظاهرات الناس واجماع  
الصحافة ومطالبة الجمعية العمومية ومجلس الشورى أدلة لا تقبل الرد على أن  
الامة بأسرها تطالب بهذا الحق المنقصب

يبد أن الاحتلال بعد أن أعيته الحيلة في صد هذا التيار بالظن على



الامة وعلى مجلس الشورى والجمعية العمومية بكل ما استطاع نشره من  
الدعوى الباطلة رجع الى القول بان الامة يجب أن ترقى تدريجيا الى الحكم  
النيابي وانها الآن بعيدة عن الاتصاف بالاوصاف التي تؤهلها لهذه المرتبة.  
ونحن وان كنا لا نطالب الآن بنظام لم نعرفه البلاد من قبل فان مطالبنا هي برد  
دستور لنناه سنة ١٨٨١ ذلك الدستور الذي سبقته نظمات أخرى أقل منه  
سلطة كمجلس شوري النواب الذي أنشئ سنة ١٨٦٦ الا أننا لا نرى مانعا  
من بيان فساد سياسة التدرج التي يتكثرون عليها وكشف النقاب عما استتر وراءها  
ان الغرض من الحكم الدستوري او النيابي هو أن تكون الامة  
قابضة على دفة شؤون البلاد وأن تكون الحكومة في يد من تضع الامة  
فيهم ثقها ليكونوا مسئولين أمامها عن كل صغيرة وكبيرة. وهذا النوع من  
الاحكام غير قابل للتجزئة بمعنى أنه لا يمكن أن يقال ان حكما معقودا بمجلس يجمع  
قوما بعيدين عن تمثيل الامة ولا سلطة لهم في سياسة الحكومة ولا مسئولية على  
رجالها أمامهم يعتبر جزءا من الحكم النيابي . ذلك لان الامة في هذه  
الحالة تكون محكومة بحكومة بعيدة عنها وهذا النظام الا بتر عديم القيمة  
في نظر الامم التي ترغب في ادارة شؤونها بنفسها

ولا يصح القول بتحريم الحكم النيابي على الامم حتى تبلغ درجة عالية  
من الرقي والحضارة كما يزعم الحاكم المستبد أو المحتل الغاصب اذ غير معقول  
أن الحاكم المستبد يسير بأمرته في سبيل الرقي والقوة اللذين يفضيان الى  
تعييده ومحاسبته. واذا كان ذلك شأن الحاكم المستبد فما باننا بالمحتل الغاصب الذي  
يرى نفسه في كل لحظة أجنبيا لا رابطة بينه وبين الامة التي يغتصب حقوقها؟  
نحن نفهم أن تشبث الانجليز بهذه النظرية ليس الا من سبيل التعمية



والمماثلة لان هذا التدرج غير محدود بزمن وغير مبني على قاعدة معروفة .  
وماذا قدم الاحتلال برهانا على دعواه ان كانت صادقة وقد مر على البلاد  
٢٩ عاما وهو كما يقول قائم بواجب تعليمها الحكم الذاتي ولم ترق الامة  
درجة واحدة في سبيل هذا الحكم ؛

يقولون أن الحكومة عدلت جزءاً من القانون النظامي يتعلق  
بتشكيل واختصاص مجالس المديرية وجعلت جلسات مجلس الشورى علنية  
وخولت الأعضاء حق سؤال النظار واجابت المجلس الى وجوب عرض  
لوائح التعليم عليه لمناقشتها ونحن نستبعدان يتصور عاقل ان أمثال تلك التعديلات  
التافهة من شأنها ان تسير بالامة فيما يسمونه طريق التدرج

ان الامة لا تزال على ما كانت عليه قبل تلك التعديلات والقانون النظامي  
لا يزال على حاله منذ سنة ١٨٨٣ من حيث حق الانتخاب والنيابة وعدم تحويل  
الامة رأيا تقريريا في التشريع والمالية والادارة . ان هذه التعديلات العرضية  
التي جاءت بعد مضي ٢٩ عاما على الاحتلال لا كبر وصمة في تاريخه لأنها  
ثبتت جليا أنه يعمل على اغتيال حقوق الامة بقوته المستورة وراء حجاب  
المماثلة والمراوغة

يقول الاحتلال ان السياسة التي يجب اختيارها والتي تطابق رغبة الهيئة  
المحكومة نفسها هي حكم البلاد بجماعة النظار الذين يختارون من أقدر المصريين  
وأعظمهم كفاءة وأدراهم برغبات أهل وطنهم لان المجالس التي تنوب عن  
الامة نيابة حقيقية لا تكون في بلاد لا يعرف القراءة والكتابة من أهلها غير

٦٠٠٠٠٠ نفس فقط من نحو اثني عشر مليون نفس



والذين يعرفون حقيقة الأمور التي أشار اليها السير ألدون غوزست  
في تقريره من أن النظار يخضعون لسلطان الاحتلال ويعملون بارشاداته ويؤدون  
وظائفهم على القواعد التي وضعتها حكومة إنجلترا لا يشكون لحظة في ان حكم  
الامة باى هيئة نظامية بعيدة عن هذه المؤثرات خير بمراحل من حكم هؤلاء  
النظار الذي لم تر الامة منه غير التضيق على الحرية وعلان القوانين الاستثنائية  
والرجوع الى النظمات العرفية وعدم الحيطة في التصرف في ثروة البلاد  
ان حكم أى بلاد بهذه الطريقة ( حكم النظار ) منتج لعدة نتائج سيئة  
لان عدم تولى الامة ادارة شؤونها يعطل فيها ملكة التفكير والبحث في المسائل  
العامة ويضيع عليها فرصة الرقي ومباراة الامم الأخرى ويؤثر في اخلاق  
الافراد تأثيرا لا تحمد مغبته والذين ينجون من تأثير هذه العوامل يحجبهم  
الاستبداد عن الظهور ويحول بينهم وبين نفع أمتهم وبلادهم  
أما كون الامة غير متصفة بالصفات التي تؤهلها للحكم النيابي فأمر ذكره  
للورد دو فرين سنة ١٨٨٣. فتمسك الانجليز بأهداب هذه الدعوى وتكرارهم  
لها بعد تسع وعشرين سنة دليل على أنها مجرد تكأاة لتبرير سياستهم كما يعملون  
احتلالهم الآن بمهمة تعليم المصريين حكم أنفسهم بانفسهم بعد ان كانوا  
يعملونه بأمر آخر !!

لسنا ندري ماذا يقصد الاحتلال بعدم أهلية أمة لحكومة نيابية وهو  
لم يبين ما يجب ان تتصف به لنيل هذا الحق المقدس كما أنه لم يذكر لنا الاوصاف  
التي كانت الامم الأخرى متصفة بها عند نيلها الحكم النيابي  
ان إنجلترا انفسها عند نيلها الدستور لم تكن أكفأ من الامة المصرية الآن



وكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة فيها أقل بكثير من نسبة المتعلمين من المصريين (١)

ان الرجوع الى التاريخ يرى ان الامر كان كما هو ايسامون الذل والخسف تحت حكم الانجليز الذين يعتبرون أنفسهم سادتهم وما لكيهم اذ كانوا لا يعترفون لهم (الامريكان) بكفاءة مما واستعداد ولكنهم بمجرد ان تخلصوا من الانجليز اعترف لهم الاخيرون بالاهلية والكفاءة واخذوا يتقربون اليهم داعيهم اولاد عم. وهناك شاهد قريب على ان دعوى الانجليز هذه لا يقصد بها تقرير حقيقة واقامة حجة. كان الانجليز قبل اعلان الدستور في تركيا يطعنون مر الطعن على هذه الدولة وكفاءتها وانبائها. ولما اعلن الدستور فيها كان الانجليز اول من اعترفوا بكفاءة الاتراك وأول من زف اليهم التهاني ومد لهم يد المصافحة

يبعث الانسان في جميع المبادئ الدستورية وفي تاريخ الحكومات النيابية فلا يجد غير حاجة الامم للدستور داعيا لنيه ولذلك فان بعض الامم التي تتمتع من زمن طويل بحكومات نيابية لم تكن يوم أن وصلت الى الحكم الذاتي في درجة مصر بظروفها الحاضرة رقيا وحضارة

ان المبدأ الذي تتمسك به انجلترا مع مصر وحدها دون الامم الاخرى يحملنا على الظن بأن مقياس الكفاءة عندها هو القدرة وان دامت الامم

(١) بل اتناعلم عن أهلها أكثر من ذلك فان اليصابات ملكة انجلترا في أواخر القرن السادس عشر أدبت مآدبة دعت اليها أعضاء مجلس النواب لتقدم لهم طعاما لم يعرفوه من قبل وهو البطاطس الذي استحضره من أمريكا السيد دولترالي فلما تناولوا منه شيئا قاموا غاضبين وامتنعوا عن تناول الطعام لاعتقادهم أن الملكة قدمت لهم البطاطس متعمدة ايداء حناجرهم حتى لا يستطيعوا معارضتها في رغباتها في البرمان الذي مضى على تمتع الامة به حينذاك زمن طويل



عاجزة عن استرداد حقوقها بالوسائل المادية فهي في نظرها غير كنف وغير جدية  
بالتمتع بما تتمتع به الامم الاخرى على ان مركز الانجليز في مصر غير مركزهم في  
البلاد الاخرى وغير مركز الامم المالكه والعالم بأسره يعلم عدم شرعية  
الاحتلال في مصر التي فيها مصالح شتى ذات شأن عظيم للدول الاجنبية  
فالمصريون في غنى عن استعمال القوة لاسترداد حقوقهم وأعتل من ان  
يقدموا بغير ثمن للانجليز فرصة طالما عملوا لتحقيقها  
ان المصريين على بينة من ان مجرور داتهم السلمية كافية لانقاذهم حقوقهم المغتصبة





## الحالة المالية الاقتصادية

❖ في مصر ❖

ما كنا نود أن نطيل الرد على تقرير المعتمد البريطاني باثبات هذا الفصل فيه لولا ان سير ألدون غورست ضرب على نعمة سلفه وكتاب الانجليز فقال في مقدمة تقريره هذا ما تعريبه :

« لانه لو كانت النتيجة بعد السعي في اصلاح شؤون المصريين ليس مادياً فقط بل أديباً أيضاً مدة تزيد عن ربع قرن » الخ هذا القول الذى سبق لرجال الحزب الوطني العاملين أن فدوا مزاعمه بالحجج القوية والبراهين الساطعة في مؤتمراتهم بمصر وأوربا كما فنده مجلس الشورى بأجلى بيان وأصبح من المؤكد لدى العالم العادل أن الصفقة الراجحة في مسألة مصر المادية هي للانجليز دون سواهم

ولنشرح هذا الزعم المخالف للحقيقة التى هى شعار المخلصين فى كلمتين ليعرف العالم مرة أخرى مبلغ دعوى الاحتلال من الحق ازاء رقى مصر مادياً

### (١) ❖ مالية الحكومة ❖

انه بعد الحوادث الخالية التى وقعت فى عهد الخديو الاسبق من عام ١٨٧٥ الى ١٨٧٩ انتهى الامر بوضع قانون التصفية فى سنة ١٨٨٠ وسارت مالية مصر على نظام حكيم وأسلوب متين بفضل صندوق الدين الدولى ولجنة المراقبة الشئائىة وقانون التصفية وأصبحت الميزانية المصرية بايراداتها ومصر وفاتها

(١) ان جميع الارقام والاحصاءات المينة بهذا الفصل مأخوذة من كتاب الاحصاء الذى أظهرته نظارة المالية المصرية عن سنة ١٩١٠



واضحة جلية فهل الفضل في وضع ذلك الاساس المتين للاحتلال البريطاني؟  
ان الاحتلال ما دخل مصر كما قدمنا حتى ألغى المراقبة الشنائية مكثفياً  
بتعيين مستشار انجليزي لنظارة المالية ليوزع أموالنا حسب مشيئة السياسة  
الانجليزية التي لا بناؤها منها المنعم وعلينا كل المغرم

ولما كان النظام الدولي الذي وضع لصندوق الدين حائلا بين الاحتلال  
وبين تنفيذ أغراضه كان لهذا الاحتلال سياستنا ازاء مالية مصر . سياسة  
استمرت من عام ١٨٨٣ لغاية عام ١٩٠٤ وأخري من عام ١٩٠٥ الى اليوم  
أما السياسة الاولى فانه كان مضطرا اليها بحكم قوة صندوق الدين فكان  
ما يزيد عن الضروب لنفقات الادارة المصرية - بحكم قرارات مؤتمر لندره  
المنعقد سنة ١٨٨٥ ولارباح الديون والخراج العثماني يتسلمه هذا الصندوق فنشأ  
عن هذا النظام أنه بالرغم من استفادة الاحتلال كل الاستفادة من نصيب  
خزانه الحكومة في هذه المدة أن وجد في آخر عام سنة ١٩٠٤ بصندوق  
الدين كمال احتياطي عام مبلغ ١٣٦٠٠٨٨٦٠٥٥ جنيها مصريا كما وجد بخزانه  
الحكومة كمال احتياطي خاص مبلغ ٢٦٦١٧٦٧٠٣ فيكون مجموع المتوفر  
لغاية تلك السنة مبلغ ١٥٦٧٠٥٦٧٥٨ جنيها مصريا

توفر هذا المبلغ بعد اثنتي عشرة وعشرين سنة من قبض صندوق الدين والاحتلال  
معا على مالية البلاد حتى أن اللورد كرومر نفسه عد هذه النتيجة نادرة في بابها  
وافتخر بادارة مالية مصر اذ قال في تقريره عن سنة ١٩٠٤ ما تعريه :

في الست عشرة سنة الماضية صرف ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج . م من المال  
الاحتياطي العمومي و ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج . م من المال الاحتياطي الخصوصي  
على أعمال عمومية . واني أوجه الانظار الى هذه الارقام توجيها خاصا



لانها تدل في رأي على أشهر صفة انصفت بها ادارة مصر المالية في السنين  
الاخيرة اذ لا أظن أنه يمكن الاستشهاد بحكومة في الارض أعطت من  
إيرادها لعمل الاعمال العمومية النافعة بنسبة ما أعطته حكومة مصر لاعمالها»

هذه كانت نتيجة السياسة المالية الدولية في مصر لغاية سنة ١٩٠٤

وأما السياسة الثانية التي اتبعها الاحتلال بمصر ذلك حيث انقرد بتسليم الاموال  
والتصرف فيها بفضل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ( بين فرنسا وانجلترا ) فلها  
كانت سياسة تبذير وتبديد فقد بلغت زيادات الإيرادات عن المصروفات  
في بحر الست سنوات الماضية مبلغ ٧٤٥ ٠ ٥٢١ ٠ ١٨٦ جنهما مصرياً وبضم هذه  
الزيادة الى المتوفر من الاحتياطي العام والخاص حسبما أشرنا لك كانت المبالغ  
المتوفرة لغاية سنة ١٩١٠ - ٣٤ ٠ ٢٢٧ ٠ ٥٠٣ جنهما مصرياً وبما أنه لم يبق منها  
لغاية أول يناير سنة ١٩١١ سوى ما قدر بمبلغ ٦١٤ ٠ ٤٠٣ ٠ ٥٠٣ ج . م كما جاء  
بتقرير المعتمد في باب المال الاحتياطي فان المبالغ التي ذهبت في المنافع العمومية  
والمصاريف الخصوصية المزعومة بسبب الغاء سلطة صندوق الدين وتفرد  
الاحتلال بادارة سياسة البلاد المالية تكون اذا ١٨٩ ٠ ٨٢٣ ٠ ٢٨٦ جنهما مصرياً  
أى مبلغ ٢٠٣ ٠ ١١٥ ٠ ٧٤٧ مليون فرنك فهل يستطيع المعتمد أن يبرر سياسة  
الاحتلال المالية أمام هذه الأرقام ؟ وهل للورد كرومر الذي وصفه سير ألدون  
غورست في تقريره ازاء عمله المالي في مصر بالعلو الشأن أن يصف لنا هذه الحالة  
مرة أخرى بعد أن اعترف بأن حكومة مصر صرفت مليوناً من  
الجنيهات في كل عام على المنافع العمومية تعد أول حكرمة معالجة في الارض وقد  
اتتمت ادارة الاحتلال على هذه المنافع المزعومة في كل سنة من الست سنوات  
الماضية نحو خمسة أمثال ما تباهي به لورد كرومر ؟ وهل للسياسة الانجليزية أن



تعترف بأن الاصوات الوطنية المصرية التي ارتفعت تجاه هذا التصرف المؤلم كانت على حق وأن سلطة صندوق الدين لازمة لحفظ أموال هذه الامة البائسة مادامت أوروبا دائنة لمصر وما دامت مصالحنا ومصالحها لا تتفق بأى حال مع مطامع الاحتلال ؟

نعم يجب أن تعترف السياسة الانجليزية بسوء ادارتها المالية وأنه لا فضل لها في زيادة رقم الايراد السنوى بل ان الفضل فيه عائد الانمو عدد الامة وما نستلزمه حياتها من الحاجيات اللهم اذا أصر ممثلوها في مصر على القول بأن التبديد يعد فضلاً والاسراف يعتبر رقبياً واصلاحاً ؟

ان مرائرنا تكاد تنفتت كلما راجعنا الجهات التي صرف فيها الاحتلال مبلغ ٣٥٢٠٢٦٠٠٧٧٢ (١) في ثمانية وعشرين عاماً دون أن يكون للمعارف منها الحظ الواجب وللعدل الحق الفروض ولترقية الحالة الاجتماعية بشد أزر الصناعة والتجارة ووسائل الاقتصاد الغرض المقصود فانه أعطى المعارف من هذا المال أربعة ملايين أى ٠٠١١ من مجموع دخله دفع منها ديوان الاوقاف والاوقاف المحبوسة على التعليم ٠٠٠٤ ودفعت الحكومة ٠٠٠٧ . بينما نرى الحكومة الانجليزية وهي ذات الجيش الكبير والاسطول الضخم والوكالات السياسية المتعددة في أنحاء العالم الى غير ذلك مما يحتاج الى نفقات طائلة تنفق على التعليم من ايراداتها ٠٠٠٨ أى ما يزيد على عمل الاحتلال في مصر احدى عشرة مرة

(١) مجموع المبالغ التي دخلت الخزانة العامة من عام ١٨٨٣ لغاية ١٩١٠ كما جاء بالميزانيات الرسمية وفي كتاب الاحصاء ٣٨٦٠٦٦٤٠٣٨٦ ج ٠ م ولم يبق منها الى اول يناير سنة ١٩١١ كمال احتياطي سوى مبلغ ٥٠٦٤٠٣٠٦١٤ ج ٠ م



وأخذ من المحاكم ٣٥٠ ٢١٢ ١٩٦ ج م وأعطاهامنها ٧٨٦ ١١٦٨٧٩٦ ج م وليته صرف هذا الربح من دور العدل على النعائم ليفنخر بانه بالعدل نشر العلم وبالعلم قرر العدل !

هذان مثالان صغيران تقدمهما للعالم أجمع حتى تتنصر الحقيقة التي طالما أخفتها مزاعم التقارير والكتب الاستعمارية وترهات الصحافة الانجليزية وما استأجرته السياسة البريطانية لمحاربتها زمنا طويلا

وإذا سألنا سائل إذا كانت سياسة الاحتلال المالية اتخذت من القضاء أبوابا للربح وضنت على العلم فاين أنفتت هذه الاموال الطائلة فاننا لا نتردد في الجهر بهذه الحقيقة التي لا يستطيع المعتمد البريطاني نفسه أن ينكرها وهي أننا اذا استبعدنا ما صرف في سبيل خسائر الاسكندرية وكوبون الدين العام وأقساطه وخراج الدولة العلية ومرتبات العائلة الخديوية لوجدنا أن مابقى قد صرف في مرتبات موظفي الحكومة وفي أعمال نظارة الاشغال وفي مصلحة السكك الحديدية والسودان وفي كل من هذه المصالح الاربع للانجليز أكبر نصيب فضلا عن أن وجره الصرف غير ضرورية في أكثر المواقف لانها في الغالب كمالية بينما الكثير من الضروري الواجب عمله لا يجد درهما واحدا؟ نعم أن للانجليز في وظائف مصر والسودان القسط الوفير بل لا نبالغ اذا قلنا أن مرتبات الموظفين منهم السنوية تعادل مرتبات جميع المصريين ولولا أننا نرد على تقرير سياسى لفصلنا الامر تفصيلا

ولهم في مشاريع الاحتلال السكل في السكل فهم الذين يأخذون المقاولات الضخمة ذات الثمن المضعف والربح الهائل وليس خزان اسوان الذي هو



أحد هذه المشاريع والذي كلفنا ٤٠٠٠٠٠٠ (١) ج . م شاهداً على ذلك  
فإن مقاوله كان إنجليزياً والممرض لسلفته كان إنجليزياً والتي وردت أدواته  
وحاجياته المصانع الإنجليزية ! وغير ذلك فإن ماصرف على الكبارى والشكنات  
وغيرها مما يعد من الكماليات قد صرف وقت ان كانت الحاجة فيه ولا تزال  
شديدة الى اصلاح مصارف الوجه البحرى الامر الذى أوضحته تقارير كبار  
المهندسين الزراعيين مصريين وأجانب وفي مقدمتهم مسيو سانت كليردى فيل  
المهندس الزراعي الخبير الذى قدر بصريح العبارة ما خسرتة الفلاحة المصرية  
من جراء اهمال المصارف فى الوجه البحرى بنحو ٣٢٦٠٠٠٠٠٠ (٢) من  
الجنيهات بل ان المستشار المالى الإنجليزى قال فى مذكرته عن ميزانية سنة  
١٩١١ « يلزم نفقات أخرى لأصلاح المصارف فى الوجه البحرى » مما  
لأنعده الافشال لسياسة الاحتلال المانيه

نعم نمدد فشلا ولما كل الحق ان تتساءل ألم تكن مصارف الوجه البحرى  
التي يتوقف على اصلاحها اصلاح مساحة كبيرة من الافدنة فى حاجة الى اصلاح  
عند ما شيدت سياسة الاحتلال المالية شكنات جيش الاحتلال بنحو ٤٠٠٠٠٠٠  
جنيه وعند ما أنشأت كبرى الروضة والجيزة وبولاق بنحو مليون جنيه بل  
عند ماصرفت المبالغ الطائلة فى السودان على مشروعات سياسية إنجليزية ؟  
ماذا تقول السياسة الإنجليزية أمام هذا التيار الجارف الذى استنفداً أكثر  
مرافق مصر فقد بيعت الدائرة السنوية وقسم عظيم من أملاك الحكومة  
بنحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات وحرمت الامة من مصادر الثروه كمنع

( ١ ) نفقات الخزان والتعليق معا

( ٢ ) ذكر ذلك فى مؤتمر بر كسيل سنة ١٩١٠



زراعة الدخان لتربح الكمارك منه المال الوفير؟ أتقول أنها عنيت بالكماليات قبل  
الضروريات معتمدة على ما بقى لديها من الاملاك لتبيعها في سبيل الاصلاح  
الحقيقي؟ اذا كانت هذه سياستها التي ظهرت في مسألة قناة السويس بحجة أنها  
في حاجة الى المال لتقوم بالمشروعات النافعة فبئست هذه السياسة اذ أنه  
لا يوجد مالى خبير متبصر يصرف ما يملكه في الكماليات مرجئا الضروريات  
للظروف والفرص التي ان أيدها الحال فان الغيب المجهول لا يحتم الاخذ بها!  
واذا قالت سياسة الاحتلال المالية انها اعتمدت في المدة الاخيرة على  
صرف أكبر شطر من المال الاحتياطي على منافع ذات ايراد يربح رقمها في المائة  
أكثر من المقرر لربح الدين العام وان ما أنفقته على الكماليات ليس الا ترويحاً  
لهذه القضية فاننا نسأل العميد امام العالم بأسره عن الايرادات التي انتجها مبلغ  
٨٨٩ ، ٨٢٣ ، ٢٨ ج . م الذي صرف باسم المنافع العمومية في الست السنوات  
الماضية؟ هل انتج للحكومة والامة معاً ١٠٥٠٠٠٠ ج ليقال انه ربح ٤٪  
وأن صرفه فيما صرف فيه أنفع من صرفه في تخفيف الدين العام؟  
أن المصلحة الوحيدة التي يتوقف نمو ايرادها على عمل الحكومة هي  
مصلحة الاراضى الزراعية فهل أصلحت السياسة المالية مساحة من الاراضى  
عادت عليها والامة بربح هذا المبلغ الكبير على التقدير الذي ذكرناه؟ كلا .  
أن مساحة الاطيان التي كانت تزرع في سنة ١٩٠٥ بلغت ٥٦٠٠٠٠٠ فدان وقد  
بلغت في آخر سنة ١٩١٠ — ٥٦٤٠٠٠٠ فدان ولم يقل عاقل ان ال ٤٠٠٠٠٠  
فدان وهي الفرق بينهما تعطى غلة تقدر بمبلغ ١٦١٥٠٠٠٠٠ جنيه كما بينا بل على  
الضد من ذلك فان صافى ايرادات غلة ال ٤٠٠٠٠٠ فدان لا يقدر بأكثر من



٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيته وهو مبلغ لا يكون رقم الربح معه سوى واحد في المائة  
بالذمبة للمبالغ التي أنفقت !

فهل من السياسة الحكيمة أن نربح من أموالنا بفضل أعمال الاختلال  
واحد في المائة بينما ندفع لمعظم الدين  $\frac{1}{3}$  % .

وهل الحزب الوطني غير محق في استصراخه العالم أجمع لارجاع سلطة  
صندوق الدين لتضامن مصالح مصر ومصالح الدول الأجنبية فيها ؟  
وهل لا يوجد انجليزى حر يناقش حكومته الحساب ويضع حدا لهذا  
الاعتصاب ويبيض صحيفة تاريخ أمته في مصر ؟



(١) حالة الأمت المالية الاقتصادية

إذا جاز لا نصار الاحتلال أن يزعموا مع ما ذكرنا بأنه أصلح الخزانة العامة وأغدىق من نعم حسن ادارته على المنافع العمومية ما جعل حكومة مصر المالية أول حكومة في العالم فلن يجرأ على القول بان الامة المصرية أصبحت بفضل هذا الاحتلال غنية كثيرة المال وفي رفاهية تغبط عليها بعد ان قالوا مراراً وتكراراً ان الفقر قد عضها بنابه وكادت تقبرها الارزاء في عهد حكومة اسماعيل الي غير ذلك من الادعاءات الكثيرة والدعاوي الطويلة التي يجب ازاءها ان نيين الحالتين قبل الاحتلال وبعده ليعرف العالم مبلغ هذه الاقوال من الصحة ؟ كان عدد الامة ودينها الأهلى ومساحة أراضيها ومصانعها معروفة قبل الاحتلال كما هي معروفة الآن فما علينا الا ان نقارن بينهما حتى تكون الارقام خير شاهد بيننا وبين دعوى أثرائنا في عهد الاحتلال

| سنة  | عدد الامة  | دين الامة | مساحة الارض      | ما يخص كل فرد | ما يخص كل فدان |
|------|------------|-----------|------------------|---------------|----------------|
| ١٨٨٢ | ٦٦٨٣١٦١٣١  | ٧٦٠٠٠٠٠٠٠ | المزروعة بالفدان | من الدين      | من الدين       |
|      |            |           | ٤٦٩٧٧٦٦٣٥        | ١٦٠١          | ١٦٤            |
| ١٩١٠ | ١٢٦٠٠٠٠٠٠٠ | ٦٦٠٠٠٠٠٠٠ | ٥٦٦٤٠٠٠٠٠        | ٥٦٠٠          | ١٠٦٦٤          |

من هذا الجدول الصغير يتضح جليا ان الامة المصرية في حالة يرثى لها فان عددها زاد اليوم نحو ضعفه عن عام ١٨٨٢ ولم تزد الاراضي المزروعة بهذه النسبة بينما زاد دينها أضعافاً وقلت المصادر الاخرى للرزق عما كانت عليه

(١) لا يوجد تقدير رسمي لدين الامة ولكن أغلب الماليين قدره بما ذكر



في عام ١٨٨٢ فقد باع الاحتلال أدوات ما كانت تملكه الحكومة من ورش  
ومعامل ومصانع الامر الذي أضعف الصناعة في البلاد وليس ثم برهان أقوى  
مما قاله لورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ وهالك تعرييه !

( ان الصناعات التي اشغل بها الوطنيون أنفسهم قرونا طوالا آخذة  
في الانقراض )

وقال في موضع آخر من نفس التقرير ما تعرييه !

( والاختلاف ظاهر لكل من يقابل بين مصر الآن وما كانت عليه  
منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة فان الشوارع التي كانت مزدهمة  
بالصناع من غزاليين وحاكة وعمادين وصباعين وخيامين وأساكفة وصاغة  
ونحاسين وسروجية ومن شاكلهم كلها قلت جداً أو دثرت )

فاذا كانت الصناعة قد تلاشت بفضل سياسة الاحتلال التي لا تريد الخير  
لمصر بتشجيعها والاراضي الزراعية لم تزد الا زيادة تافهة والامة قد زادت مع ذلك  
ضعفها فعلام يعول الذين لا يجدون من بنيتها عمال يسد رمقهم ويصون حياتهم ؟  
انهم لاشك يعولون على العطل والتشرد وارتسكاب الآثام ! وهل يصح  
في شرع أن تدعى سياسة الانجليز مع هذه الحالة المحزنة ان الامة سعيدة غنية  
بفضل سياستهم الرحيمة وعمالهم البار ؟

اننا لا نبالغ اذا قلنا ان كثيراً من أبناء هذه الامة لا يجدون لهم عملا وان قد  
كثرت التسول وكثرت الجرائم بفضل سياسة الاحتلال !

انا نفهم انه كلما نما عدد الامة نمت موارد العمل فكثرت مصادر الرزق



فيها ولكن قضية هذا الاحتلال الغاصب مع هذه الامة ضد ذلك؛ فانه يسمى  
التعس حياة والشقاء نعما ! واذا ارتفع صوت الحزب الوطنى قال العميد اننا  
قليلو الخبرة غير محبين لهذه البلاد كما يحبها الاحتلال ! ان الامة الانجليزية بما  
هى عليه من ثراء وترف لاتزال تطلب المزيد من الاصلاح والخير وهامى  
مسألة التعريف الكمرجية والحرب الاجتماعية الداخلية التى لايزال صداها  
يدوى فى كل مكان شاهد عدل على أن الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى كل  
أمة هي مسألة المسائل وأن الواقف فى سبيلها المحارب لها العامل على هدمها  
وعدم نجاحها ليس الا اعدو لها وللانسانية والحق

وهل يستطيع عميد الاحتلال ان يسمي الذين دافعوا عن الامة الانجليزية  
ومصانعها وحياتها وهم صفوة أبنائها بقصار النظر كما سمانا؟ اننا لنشك فى انه  
لو اتبعت انجلترا سياسة مالية فى بلادها كالسياسة الشيعة فى مصر لفشلت كل  
الفشل ولكانت أشد بلاد العالم فقرا وانحسما طالعيا وكيف لاتكون الحال كذلك  
ونحن بينما نرى الامم تدافع عن صناعاتها الداخلية وزراعتها الاهلية نجد الاحتلال  
فى مصر يضربها معا الضربة القاضية ! ألم يحرم على مصر صناعة الغزل بما  
ضربه على معاملها من الضرائب التى لا توافق روح الاقتصاد والعدل؟ ألم يمنع  
الامة من زراعة الدخان فخرمها فى العشرين سنة الماضية نحو سبعين مليوناً  
من الجنيهات رغبة منه فى افقارها واسماد الخزانة العامة بما يعو عليها من الكمارك  
لنفيض سخاء وكر ما على أبناء الناميز؟

علام يعتمد الاحتلال فى دعواه انه أحبا الامة بعد موتها وأثرها بعد  
فقرها ونقلها من جحيم الفاقة الى جنة النعيم؟ أيعتمد على أثمان القطن؟ وهل  
هو الذى أعلاها من هبوط ورفعها من ضعة؟ لنفرض ان هذا سبب



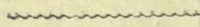
يصح أن تبني عليه نتيجة فهل في صعود الائتمان وهبوطها ما يحيز للمالي المقتصد  
المحنك أن يباهي ويفتخر ويقوم على المضاربات المجهولة تتأججها القضايا الاقتصادية  
والسياسة المالية؟

يقول عميد الاحتلال في تقاريره السابقة: ( ان الضائقة المالية التي وقعت  
فيها الأمة المصرية ليست ناشئة الا عن المضاربات وانه مادام الفلاح قادراً  
على دفع الضرائب فلا يطلب من الحكومة ان تمد اليه يد المساعدة )  
نعم ان المضاربات كانت سبباً من أسباب هذا الدين ولكن من الذي  
ضارب ومن الذي سبب الازمة؟ أليس لذين ضاربوا نفر اعدون على الاصابع  
وأن الذي سبب الازمة هو تغافل حكومة البلاد أو بعبارة أخرى سياسة  
الاحتلال عن تلك النفوضي التي سادت في الاسواق ثلاثة أعوام؟ ألم تكن  
الشركات الانجليزية هي التي ضربت البلاد تلك الضربة التي ارتاح لها الاحتلال  
وعدها ثراء وغنى وحسنة من حسناته؟

على اننا نسأل الاحتلال أهل ضارب الفلاح الصغير والصانع والتاجر وهم  
الأغلبية العظمى في الأمة؟ وما ذنب هؤلاء ليقف الاحتلال بينهم وبين ما طلبوا  
من مد الحكومة يد المساعدة الى المصارف العقارية لتخفف عنهم فاحش رب المرابين  
ويصونوا املكهم ويشكروا احكومتهم؟ ألم يكن سبب كفا الخزانة عن تفرج هذه  
الضائفة انها كانت تفضل ان تصل الاهرام بالقاهرة مثلاً — فانشأت من القناطر  
ما أنشأت على ان تبر بأمة لا ذنب لها الا انها مصدر الصرف على هذه القناطر؟  
كلفت الحكومة يدها وقبضت المصارف يدها وجاءت السماء بأفاتها  
فاهلكت الزرع حتى اذالم تجرد المصارف — التي أنشأها الاحتلال وهال  
وكبر انها اخير الأمة — أقساطها باعت الاراضي الواسعة بأبخس الاثمان



وحرمت قسماً كبيراً من الأمة ثمرة ملكه فهل هذا من عمل المصلحين؟  
اننا اذا كنا نعارض الاحتلال في عمله هذا الذي لا يعد الا تناهياً في القسوة  
فلا نذكر ذلك محتم علينا. اذ كيف نرى الخطر الاقتصادي على أبواب بلادنا ولا تنبه  
الأمة اليه ولا ننشر الحقيقة في الوري ليعرف العالم ان مصر التي اشتهر  
رخاؤها منذ آلاف من السنين دخلت اليوم بفضل وجود الاحتلال غير  
الشرعي وسوء طوبته في مرض الفاقة الذي لا يكون لها مخرج منه الا اذا  
استردت حقتها في الحكومة الذاتية لتنتشر العلوم والفنون كما نشرت بفضل  
مجهوداتها الخاصة ما لا يستهان به من دور العلم وما قامت به من المدارس الصناعية  
وما أخذت تنشئه من النقابات الزراعية التي هي قوام حياة الفلاح في العالم  
الأوربي والتي لنا فيها أمل كبير ما دامت حرة عاملة بأخلاص للغاية التي  
نشدها جميعاً ليأتي يوم تعيد فيه البلاد ما تمده هذا الاحتلال الباطل سلبها اياه





## المعارف في عهد الاحتلال

عمل الاحتلال منذ نزل بهذه الديار على نشر الجهل بين ربوعها واطفاء نور العلم فتأخرت المعارف في عهده تأخرا محسوسا ينطق به الواقع الذي تؤيده الاحصاءات الرسمية . وقد اثبتنا فساد ما زعم من أن الجبايات وأثمان الاملاك الحرة والرسوم الجمركية وغيرها من منابع الثروة الكثيرة غير كاف للقيام بالاصلاحات المادية والأدبية التي تحتاجها هذه البلاد عند ما فندنا دعواه الباطلة أنه أسعد المصريين من الجهة المادية

ومن تأمل في ذلك البيان الذي سنأتي عليه يتضح له بأدنى نظر أن تلك المزاعم التي زعمها لأساس لها من الصحة بل هي حجج واهية أسدل منها حجابا على سيء تصرفه في أموال الأمة وغطاء لاجراءاته التي يتخذها حيال التعليم في مصر حتى ينال بغيته وهي نشر الجهل في هذه البلاد ولاجل أن نظهر حقيقة نيانه والتأخر العظيم الذي لحق بالتعليم من جراء تصرف الاحتلال نري من الضروري أن نأتي على مقارنة بين حالة التعليم في عهد حكومة اسماعيل وحالته الآن

وقد اخترنا أن نقارن بعهد اسماعيل لانه من الثابت انه كان عهد فاقة وحاجة مالية كبرى . فلننظر كيف كان التعليم في ذلك العهد ( رغما من الحالة التي كانت عليها البلاد ) متقدما تقديما ظاهرا بينما هو في عهد الاحتلال الذي يزعم انه يعمل على اسعاد المصريين وترقيتهم قد تأخر الى حد يحزن النفوس يتضح ذلك من المقارنة بين عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩١٠ مع ملاحظة عدد السكان من وايرادات الحكومة في كل من تينكم السنتين



| سنة  | عدد السكان | عدد المتعلمين في المدارس والكتاتيب | النسبة المئوية |
|------|------------|------------------------------------|----------------|
| ١٨٧٣ | ٥٠٢٥٠٠٠٠٠  | ٢٢٩ ٠٨٩٣                           | ٤٠٣٧           |
| ١٩١٠ | ١٢٦٠٠٠٠٠٠٠ | ٢٣٢ ٠٣٩٨                           | ١٦٩            |

يتضح من هذه المقارنة الفرق الكبير بين عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩١٠. فان نسبة المتعلمين في سنة ١٨٧٣ الى عدد السكان كانت ٤٠٣٧ فنقصت في سنة ١٩١٠ الى ١٦٩ فأين تلك العناية المزعومة وذلك التقدم الموهوم؟ على أن حكومة اسماعيل كانت تنفق على المتعلمين في مدارسها وكتاتيبها من ميزانيتها دون أن تكلفهم شيئاً مامن نفقات الدراسة بل كانت فوق ذلك تعطيهم مرتبات شهرية

واذا فرضنا أن ايراد حكومة اسماعيل في سنة ١٨٧٣ كإيرادها في سنة ١٨٨٠ أي ٦٩٩ ٠٩٩٨ ٠٨٠ ج. م فإنها قياساً على ما يصرف اليوم في المعاهد الدراسية التابعة للحكومة كانت تنفق على التعليم منه ٥٠٠ ٠٣٢ ٠٠٠ ج. م أي أنها كانت تنفق عليه ٥٠٥ / من إيرادها

وإذا كانت الحكومة قد صرفت في سنة ١٩١٠ مبلغاً قدره ٣٠٠٠ ٠٠٠٠ ج. م على التعليم فتكون قد أنفقت ١٠٨ / من إيراداتها البالغ قدرها ١٦٦٠٠٠ ٠٠٠٠ ج. م فيتضح من ذلك ان ما كانت تدفعه حكومة اسماعيل لنشر التعليم يوازي على أقل تقدير ثلاثة أمثال ما تدفعه الحكومة الحالية من خزائنها بالنسبة لإيراد الحكومة في العهدين

يدعى عميد الاحتلال في تقريره الاخير ان الحكومة أنفقت على التعليم



في السنة الماضية ٦٠٠ ٥٠٥ ج . موهى دعوى لا يقرها الواقع وما وضع هذا الرقم الكبير الا ذرا الرمداد في العيون حتى لا تنفق الأمة على حقيقة تصرفات الاحتلال في التعليم فان تلك الارقام تشمل مصاريف الطلبة وايرادات الامتحانات وايرادات الاملاك التابعة للمدارس وريع الأوقاف المخصصة للتعليم على النحو الآتي

| جنيه                            |        |
|---------------------------------|--------|
| مصاريف الطلبة                   | ١٤٢٠٠٠ |
| ايرادات الامتحانات              | ١٤٠٠٠  |
| ايرادات الأملاك التابعة للمدارس | ٣٠٠٠٠  |
| ريع الأوقاف المخصصة للتعليم     | ١٩٦٠٠  |
| مجموع ما تنفقه الأمة            | ٢٠٥٦٠٠ |
| مجموع ما تنفقه الحكومة          | ٣٠٠٠٠٠ |
| المجموع الكلى                   | ٥٠٥٦٠٠ |

فيتضح من هذه الاحصاءات أن عناية الحكومة الحاضرة بالتعليم لا تذكر في جانب عناية حكومة اسماعيل مع اختلاف حالة القطر في هذه السنين عنها في تلك اختلافا عظيما اذ أن تلك الحكومة كانت تنفق أكثر من جزء من عشرين جزءاً من ايرادها مع ما كانت فيه من العسر المالى أما حكومة اليوم فانها تنفق أقل من جزء من خمسين جزءاً مع توفر الايرادات ومع أن صوت الامة قد ارتفع مطالبها باصلاح هذه الحالة حتى تنفق مع الرقى العصرى الذى تحتاجه الامة لا يزال الاحتلال يعمل ليل نهار على الوقوف في



وجهها والحيلولة بينها وبين نشر التعليم الذي هو السبيل الوحيد الى أمنيتها التي  
تصبو اليها من عز واستقلال

ولم يقف عمل الاحتلال عند هذا الحد بل تدرج الانجليز في نحو المجانية  
من المدارس المصرية فأخذوا يحاربونها بما جعل المجانيين في المدارس الثانوية  
يتناقص حتى وصل في سنة ١٩٠١ الى صفر . قال لورد كرومر في تقريره عن سنة  
١٩٠٢ ما تعريبه :

ولا أرى مانعاً يمنع المدارس الابتدائية والثانوية من أن تصير يوماً ما قادرة  
على سد مصروفاتها من إيراداتها وقد سرنى أن تلاميذة المدارس الثانوية  
في القاهرة وعددهم تلميذاً دفعوا كلهم أجرة تعليمهم في السنة الماضية وهذه  
أول مرة تم فيها ذلك »

وكما مح الاحتلال المجانية من المدارس الثانوية محها من المدارس  
الابتدائية . فقد بلغ عدد المتعلمين بالجان فيها في سنة ١٩٠٤ واحداً فقط اذ قال  
لورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ ما تعريبه

« ومما يستحق الذكر أن تلميذاً واحداً فقط يتعلم مجاناً في المدارس  
الابتدائية » ثم محيت محو تماماً بهد ذلك

حرم الاحتلال أبناء الامة ان يتعلموا على نفقة الحكومة ولم يبالي مع  
ذلك ان يزعم عميده في كل عام انهم عاملون على اقالة الامة من عشارها والسير  
بها في طريق التقدم والارتقاء . فعل الاحتلال ذلك غير خاش ملامة ولا حساباً  
فحرم طبقة الفقراء من التعليم بل قضى على معدن الذكاء المصري ان يبق  
مدفوناً بين طيات الزمان

ولقد ضجت الامة من تصرفات الاحتلال في هذه المسألة وقضائه على



مئات الالوف الذين لا يملك أولياؤهم تلك النفقات الباهظة نفقات التعليم التي  
يزيد فيها الاحتلال سنة بعد أخرى

دعا هذا التصرف نواب الامة وكتابتها أن يكرروا طلب اعادة  
المجانبة بعد ان صارت ايرادات الحكومة في سنة ١٩١٠ أكثر من ضئفها  
في سنة ١٨٧٣ فماذا قابل الاحتلال هذا الطلب العادل ؟

انه لما اشتدت صيحات الامة أخذ الاحتلال يسوف ويماطل . ولما لم يبق له  
شبه اعتذار من محو المجانية وبلغ ضجيج الامة في سنة ١٩٠٧ عنان السماء عاد فقرر مبدأ  
المجانبة مقصورا على التعليم الثانوى مقيدا بقيود ثقيلة منافية لجوهر ذلك المبدأ . على  
انه فرض ان لا يزيد عدد المقبولين عن ٦٠ طالبا بعد ان وضع الشرائط التي  
لا تجتمع الا في نقر قليل ثم زادهذا العدد في سنة ١٩٠٨ الى ١١٢ طالبا

ومن القيود الثقيلة التي قيد بها الاحتلال المقبولين مجانا في التعليم  
الثانوى تقرير أن يدفع الطالب ٦٠ جنيها مصريا اذا امتنع عن الانتظام  
في سلك مدرسة المعلمين فاذا دخل هذه المدرسة وأتم بها دراسته ولم يقبل أن  
يستمر في التدريس سبع سنوات بالمرتب الذي تعينه له الحكومة اضطرته  
أن يدفع ٣٩ جنيها عن كل سنة من سنى الدراسة التي قضاه في مدرسة المعلمين  
ومن ذلك يتضح ان المجانية في السنين المتأخرة اسمية فقط اذ هي محصورة في عدد  
قليل جداً من المدارس في المدارس الثانوية ومع هذا تبين أن هؤلاء لن يملكو  
حريتهم في مزاوله ما يريدون من الاعمال أو الالتحاق بما يشاءون من المدارس  
في مصر والخارج الا اذا دفعوا نفقة دراستهم الثانوية ثانية ؟

ونحن اذا قارنا بين الحالتين في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩٠٨ ( على ما بينا من

الفروق الجوهرية ) وجدنا النسبة الآتية !



سنة نسبة المجانيين الى جميع المتعلمين

١٨٧٣ / ١٠٠

١٩٠٨ /  $\frac{٣}{٤}$

هذا ما حصلت عليه الامة من المجانية وهي مع كونها ضرورية لا حقيقية لم تنلها الا بعد ان فقد صبرها وضاق بتصرف الاحتلال صدرها

يزعم الاحتلال انه نشر العلوم والمعارف في ارجاء البلاد ويسرد ما يشاء من الارقام لاثبات زعمه هذا وسنبين في هذا الفصل قيمة تلك المدارس التي يمتن بلاحق بانه اقامها وبعبارة اخرى نريد ان نبين قيمة التعليم عندنا اليوم ينقسم التعليم في عهد الاحتلال الى اربع مراتب :

الاولي - التعليم الاولي

الثانية - التعليم الابتدائي

الثالثة - التعليم الثانوي

الرابعة - التعليم العالي

التعليم الاولي - يدخل الاطفال الكتاتيب في السابعة أو الثامنة من أعمارهم ويتقنون فيها نحو ست سنين ولا يتلقون سوي القرآن الشريف وبعض المواد الابتدائية. ولما كانت العناية بالتعليم منحصرة في ظاهره وشكاه لا في باطنه وحقيقته كانت النتيجة انصراف الاطفال عن الاحتراف بمن آباءهم ومساعدتهم ايام فيما يزاولون من الاعمال

يستمر الاطفال في الكتاتيب تلك الفترة لا يتعلمون الا تعالما سطحياً حتي اذا خرجوا منها لا يستطيعون الارتزاق من ذلك الضرب من التعليم



ولا الرجوع الى ما كان عليه آباؤهم وبذلك يصبحون عاطلين من العمل غير قادرين على الاتفاق على أنفسهم بالطرق الشريفة فيلجأون الى سلوك سبل أخرى للحصول على الكفاف. وهؤلاء يتألف منهم السواد الاعظم من أبناء الامة. فاهملهم على هذا النحو يعد جناية كبيرة على مستقبل هذه البلاد لانه كلما كثر عدد الباطلين الذين لم يتعلموا تعليماً يرشدهم الى طرق الاكتساب يكون الامن مهدداً والحوادث الجنائية في ازدياد

التعليم الابتدائي - أما الطبقة التي يمكنها أن تدخل أبناءها المدارس الابتدائية لنيل شهادتها فانها تضطر الى ابقائهم بها خمس سنين في المتوسط يتلقون فيها من العلوم ما لا يصلح لاكثر من القيام بصغريات الوظائف في مصالح الحكومة لان برنامج هذه المدارس لا يخرج عن كونه مبادئ أولية للغة العربية ووقوعها واللغة الانجليزية وشيئا من الحساب والجغرافية. ومما يلاحظ ان علم التاريخ الذي هو أساس تربية الاخلاق الفاضلة والوطنية الصحيحة غير معني به أي عناية لانه ليس داخل في برنامج الامتحان وبذلك يهمل. وبعد ان يمضي التلميذ نحو خمس سنين في درس هذه المواد التي لا تفيده بعد دراستها فائدة يخرج وهو غير قادر على اكتساب ما يقيم صلبه. اللهم الا أن يلجأ الى أبواب الحكومة كل يوم أملا في خدمتها. وقد يتصداه امتحانات الوظائف كلما أعلن خلو شيء منها حتى اذا أعياه الأمر طرق أبواب الوظائف الحرة قائما بما يناله من الاجر الزهيد. وكثيرا ما يفشل في سعيه فيبقي في الغالب عائلة على أهله بعد ان كانوا يعدونه عوناً لهم ونصيراً. بل عائلة على الامة وهصيبة على الانسانية والاخلاق هذا شأن حاملي الشهادة الابتدائية الآن فماذا عسى ان تكون حالهم يوم تحرم الحكومة عليهم التوظف بتلك الشهادة؟ لا شك ان البلاء يكون كبيراً والشرا يصبح



مستطيرا لان ذلك القسم الكبير الذي ليس في وسعه الدخول في المدارس  
الثانوية اذا أصبح محروما من التوظيف عاش أكثره عاطلا طالبا للرزق من  
الطرق المقوتة الرذولة فيكثر عدد المتشردين والفاستين

التعليم الثانوي — ولنتقل الآن الي الذين في وسعهم الاتفاق على أنفسهم  
في المدارس الثانوية على قلمهم نجد هناك من أسباب الفشل والخيبة ما لا يقل عما  
شاهدناه في المرتبتين الاولىين

ان الزمن الذي يتضونه فيها يكون في المتوسط خمس سنين ينفق أهله عليه  
في خلالها المقادير الكبيرة من الاموال التي قد لا يحصلون عليها الا بالجهد الجهد  
حتى اذا أتم هذه الدراسة ونال الشهادة الثانوية لم يجد في نفسه كفاءة  
لا تماس وسائل الرزق الامن سبيل الخدمة في الحكومة أيضا اللهم الا الموسرين  
منهم فانهم يدخلون المدارس العالية كاطب والهندسة والحقوق

ترك هذا القسم الاخير الآن ونسلكم عن الباقيين من حازي هذه الشهادة  
بلا توظيف . لاجرم أن هؤلاء يكونون علي جهل تام بطرق الكسب التي  
لم يتعلموا شيئا من مبادئها في أدوار حياتهم الدراسية لان برامج التعليم التي  
درسوا عليها ليس فيها ما يمكن الطالب من الارتزاق بواسطة الاعمال الحرة  
ولو تأمل الانسان قليلا لوجد أن جميع وظائف المصارف المالية والمحال

التجارية وغيرها مملوءة بالموظفين غير المصريين لعدم وجود الطلبة المصريين  
الذين يمكنهم القيام بتلك الاعمال . واني لهم ذلك والاحتلال يعمل جهده  
في ابعادهم عنها وعدم تمكينهم منها حتى تنتشر الفوضى ويتضاعف عدد  
المتشردين والعاطلين من تلك الجيوش الجرارة التي نراها منذ اليوم تنضور  
جوعا ولا تجد للارتزاق سبيلا



والخلاصة أن برامج الكتاتيب والمدارس التي قررها الاحتلال وقبض على دفتها يديرها طبقاً لاهوائه الاستعمارية لا تزيد الأمة الا بطالة وعطلة وشقاء . ولو أن الاحتلال كان يريد ان يخلص مصر كما يزعم لسلك في التربية مسلكاً يقلل من أسباب شقوة الأمة وبلائها ويفتح لابنائها أبواب العمل وطريق ذلك واضح جلي لا يكلف الحكومة شيئاً من النفقات الكبيرة فقد كان من الواجب ان تكون الكتاتيب نصف نهائية بمعنى أن تلاميذ الكتاب الواحد يجب أن ينقسموا قسمين قسم يقصدون الكتاتيب من الصباح الى الظهر ثم يعملون في المزارع أو الصنائع وقسم يتنصرون النصف الاول من النهار في المصانع والمزارع والنصف الاخير في الكتاتيب وبذلك لا ينقطع أبناء الطبقة الدنيا عن المهن والحرف التي عاش بها آباؤهم وعاشت بهم أيضاً والتي سيلجأون اليها بعد لاتخاذها مصادر لرزقهم

وهذا النظام لا يكلف الحكومة شيئاً من المال اذ في وسعها أن تتفق مع أصحاب المزارع والتفاتيش على ذلك وكذلك يمكنها أن تصل الى هذا الحل في المدن والقرى الكبيرة بالاتفاق مع أصحاب الحوانيت والمصانع ووابورات الخليج ومعامل الحدادة والنجارة علي أن تلحق بها أبناء كتاتيب تلك الجهات وكل ما عليها أن توجد مفتشين يطوفون على التلاميذ الموزعين على المزارع والمصانع ليتفقدوا أحوالهم ويراقبوا أعمالهم

على أن فوائد هذا النظام أن انتلاميذ في خلال مدة الدراسة المقررة في الكتاتيب يمكنهم أن يحصلوا بعد التدريب في المزارع والمصانع على أجور تناسب كفاءتهم وعلمهم بها ثم تجمع شيئاً فشيئاً ويستعان بها على التدرج بهؤلاء الابناء في سلم الدراسة وبذلك يستقيم شأن أفراد الأمة ويوجد بين



الحاملين للشهادات من لهم استعداد للعمل وقدرة علي الكسب والريح وتقل  
بذلك الجرائم والآثام

أن الأمة المصرية يتضاعف عددها في كل ثلاثين عاما فلقد كانت في عام  
١٨٨٢ نحو ستة ملايين وهي في سنة ١٩١٠ لا تقل عن اثني عشر مليوناً.  
فاذا ما مرت ثلاثون عاماً أخرى أصبحت ما يقرب من أربعة وعشرين مليوناً  
من النفوس فماذا أعد لها من مصادر الرزق ووسائل الثراء؟

انه كلما زاد عدد السكان ضاق نطاق ما يقوم بحاجاتهم من مصادر الرزق  
الزراعية التي لا يمكن بحال من الاحوال تناسبها مع اطراد الزيادة العددية  
للسكان. اذ لا بد للأمة من مصانع يلجأ اليها الأحداث ويطلبون فيها الفنون  
والصنائع لتضم الي المصادر الزراعية يوماً ما

لا بد للأمة من مدارس صناعية تنصب فيها المغازل وتنسج الأنسجة  
فتكفي البلاد شر الاغارات التجارية التي تستنفد في كل سنة دخلها حتى كادت  
ديونها المتراكمة تستغرق ما تملكه من الاعيان والعقارات

التعليم العالي — اننا نجد من الضروري أن نقول كلمة عن المدارس  
العالية التي تأخرت في عهد الاحتلال تأخراً ظاهراً بعد ان كانت قبل عهده  
تخرج أساطين في العلم افتخرت بهم الأمة وازدان بذكورهم تاريخها. فقد  
سعى هذا الاحتلال حتى مسح التعليم بهامسخاً. فجعله باللغة الانجليزية لا العربية  
التي هي لغة البلاد وجعل على رأسها نفراً من شبان الانجليز الذين يعملون  
على تأخرها ويخططون التعليم فيها بالسياسية توصلوا الى منفعة الاحتلال  
وتوطيد الاقدامه حتى لا يخرج منها من يعتد بهم فيزاحمون الاجانب في



الوزائف المصرية وفي الاعمال الحرة الوطنية التي تعود على البلاد بالخير  
والفلاح هذا فضلا عن سعيه في صبغها بالصبغة الانجليزية

هذه مدرسة الطب مثلا فان الاحتلال سعى في عقد اتفاق مع الكلية  
الملوكية الطبية في لندن يجعل لهذه الكلية حق الاشراف على الامتحانات  
فيها وقد اشترطت أن يحضر من تلك الكلية مندوب في كل عام على نفقة  
الحكومة المصرية ليراقب الامتحانات بحيث من يجوزها جاز له الدخول  
في الكلية المشار اليها. ولكن الحوادث الاخيرة برهنت على أن هذا الاتفاق  
غير معمول به فان كثيرا من الطلبة أرادوا أن يتمتعوا بهذا الامتياز فسافروا  
الى لندن ولكنهم صدوا عن الدخول فيها فظهر بذلك أن ذلك الاتفاق لم يعمل  
الا في مصالحة الانجليز لان مندوبها لا يحضر الا شتاء ليحصل على ما رآه  
اخرى له ولموفده

ولاشك أنه ان دام الحال على هذا المنوال وبقيت نتائج الامتحانات  
في هذه المدرسة على ما هي عليه الآن فان عدد المتخرجين منها سيكون غير  
كاف للبلاد التي هي في حاجة كبيرة للاطباء الوطنيين للمحافظة على الصحة  
العمومية فيها.

ومع أن الاحتلال يقصد بأعماله التقليل من عدد الاطباء لانه يرى ذلك  
ضد مصلحته فانه لم يملك من الاعتراف بذلك حيث قال ناظر هذه المدرسة  
في تقريره الذي رفعه الى اللورد كرومر في سنة ١٩٩٨ مانصه (وزيادة على ذلك  
فان رأيي أنه من العيب أن تترك حرية العمل لعنصر شديد الضرر كالاطباء  
العاطلين) ومن المدهش أن نرى مثل هذا التصريح في بلد هو في حاجة  
شديدة الى الاطباء



ونرى من أعمال الاحتلال في مدرسة الهندسخانة انه غير في برنامجها  
وبدل حتى قل عدد قاصديها كما جاء في تقارير اللورد كرومر فان عدد الطلبة  
في سنة ١٩٠٠ كان ٥٠ وفي سنة ١٩٠١ كان ٤٠ وفي سنة ١٩٠٢ بلغ ٢٧ طالبا  
وفي سنة ١٩٠٣ بلغ ٢٣ طالبا فقط ثم عمده الاحتلال الى اتخاذ طريقة يستر  
بها سياسته الخرقاء فاباح دخول الساقطين في امتحان الشهادة الثانويه فيها  
وبذلك ازداد عدد الطلبة في سنة ١٩٠٩ الى ١١٢ طالبا ولكن النظارة  
أصدرت أمرها بمسدم قبول الطالبة الساقطين في امتحان الشهادة الثانويه  
ومن العجيب أن السيرالدون غورست لم يتكلم على هذه المدرسة في تقريره  
الاخير سوي قوله ( وبلغ عدد التلامذة في الهندسخانه ١٠٠ ) ( فقط ) ونال  
منهم الدبومات ١٧ طالبا ١٤ في الرى و ٣ في البناء )

فاين هو التقدم الذى أحدثه الاحتلال وهل من المعقول أن بلادا  
زراعية يبلغ عدد سكانها ١٢ مليون نفس يتخرج لها ١٧ مهندسا ليقوموا  
بحاجتها؟؟

أما عن أعمال الاحتلال في مدرسة الحقوق فيمكنني أن نذكر ما نشره  
مسيو لامبير في جريدة الطان في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٧ حيث قال :

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسى في مدرسة الحقوق  
بلا تبصر في حين أن تعليم الحقوق في هذه المدرسة لا يزال ويجب أن يكون  
تعلما فرنسيا ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييرا كليا »

وقد عمل الاحتلال جهده في حمل مسيو لامبير على الاستقالة من نظارتها  
لما تحققت من كفاءته ووضع مكانه شابا انجليزيا حديث العهد لم ينل من  
شهادات الحقوق سوى « ليسانس »



أن الاحتلال لم يقصد في الواقع الا مصلحة الانجليز وخدمهم واجساد  
وظائف يملأها غير الا كفاء من أبناء التاميز الذين ضاقت بهم بلادهم فأتى  
بهم ليتناولوا ضخمة المرتبات ويسند اليهم عظيم المراتب غير عابئ بمصلحة البلاد  
الادبية والمادية

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن الترتيب الذي يتخذ الاحتلال  
لتنفيذ مآربه هو استحضار عدد كبير من المعلمين الانجليز سنويا ليلقى اليهم  
زمام التعليم وفي بحر تلك السنة التي يحضرون فيها يكون قد أوجد لهم  
وظائف ادارية في الحكومة فلا يلبث أن ينقلهم اليها حتى اذا خلت منهم  
وظائف التعليم جئ بغيرهم فشغلوا وظائفهم وهكذا

\*  
\* \*

كلمة عن الزراعة — يقول المحتلون انهم يوم نزلوا مصر وجدوها فقيرة  
على شفا جرف من الافلاس فوجهوا عنايتهم الى انقاذها من تلك الحال والله  
يعلم والواقع يشهد انهم ما زادوا على أن دفعوها الى الجهل المدمر متخذين  
حجابا من التفرير يسترون به أعمالهم أمام الملاء الاوربي  
ولقد بلغت مزاعمهم انهم يضمون المسائل كلها حقائق راهنة ثم يقيمون  
عليها أساس نخرهم الكاذب — وانه لما يدهشنا أن يجرأ انسان على دعوى  
التنافر بين المصالح المادية والمصالح المعنوية فيقول انه ليس في استطاعة أحد  
أن يقول بالاصلاح المادى والمعنوى في آن واحد وحسبنا في تنفيذ ذلك أن  
نقرر أن السعادة المادية لا تكون مضمونة موثوقا بها الا اذا كانت مقامة  
على دعائم العلم . لكن الاحتلال لا يريد انخير لهذه البلاد فهو يعمل على ابعادها  
عن العلم بقدر ما يستطيع . لذلك لم يفكر في اقامة المدارس الزراعية والصناعية



لانها تنير الامة سبيلها وتصون أموالها ومكاسبها وتحافظ عليها من الضياع في خارج البلاد كما هو الواقع الآن

فخرمان مصر من مصادر الثروة الزراعية والصناعية ومن الوسائل العلمية المهددة لذلك مقصود بالفعل وقد أفضى الى أن يخرج من يدها جميع ماتناله من ثمن القطن وغيره بل انها فوق ذلك تخرج كل عام مثقلة بالديون فان حاجاتها ومرافقها تقتضى اتفاق أكثر مما يدخل جيوب أهلها من أثمان المحصولات السنوية

وخلاصة القول ان المحتلين فيما زعموه من أنهم عملوا أقصى ما يمكنهم عمله وانه لم يكن في استطاعتهم ولا استطاعة احد الاشتغال بأصلاح الحالة المادية والشؤون المعنوية والاجتماعية كانوا ولا ريب أحد رجلين أما رجل لا يعرف كيف يصرف الأمور ويدبر الشؤون ولا يدرك كيف يسوس أمة نحل نفسه حق السيطرة عليها بلا حق وأما خادع يظهر غير ما يبطن ويتغفل العالم بما ينشره فيهم من المزاعم الفاسدة والاقوال الباطلة الموهمة

فتحت الخرطوم في سنة ١٨٩٨ فكان أول ما بدأ به الانجليز تأسيس كلية غوردون التي بها مدرسة للقضاء وأخرى للهندسة عدا المدارس التي أنشأوها والكتاتيب التي أقاموها وقد كان السودان ولا يزال على ما نعلم من الفاقة الشديدة والفقر الزائد

فعلوا ذلك في السودان. وان للقوم لما رب سياسيا لا تخفى على الخبيرين اذ خالفوا في تلك البلاد سنتهم التي استمسكوا بها في مصر ولم يقعدهم فقر السودان وشديد حاجته الى المال عن الأسرع بأقامة المعاهد العلمية مما تقدم يتضح ان الاحتلال يحارب هذه الامة حربا عوانا بابقاء أستان



الجهالة مسدلة على البصائر والحيلولة المطلقة بين نفوس ظمئة أشد الظمأ الى العلم وبين موارد التعليم على قلبها ونضوب مادتها  
أجل أن الاحتلال ليقف سداً منيعاً في وجوه هذه النابئة المتعطشة الى التعليم وبذلك يضيق الخناق على العقول ويشد وثاق النفوس ويمنعها أن تتكامل بالمعارف وتصل الى أرفع ما قدر لها أن تبلغه من مراتب الرقي والكمال  
فأية جريمة أكبر أئماً من محاولة الاحتلال مسخ أمة كاملة وجعلها في الخضيض بمنع تأسيس دور العلم وجنده في جعل ما هو دأبها من اطلالاً بالية ورسوماً عافية ؟

## النتيجة

ان السياسة الانجليزية في مصر ليست السياسية أنانية وغدر يحارب بها الاحتلال المصريين في أعز أمانهم ويقضى على المصالح الاوروبية كل القضاء  
بينما يغني أبناءه ومصانعه ويوسع أملاكه على حساب جهودات هذه الامة الطاهرة العاملة . لذلك كان وجود الحزب الوطني قدي في عينه يتهمه بكل  
التهم التي لم يرقم الى اليوم على أقلها دليلاً معقولاً والتي أدرك العالم الاوربي بعد  
أن خدع زمناً طويلاً مبلغها من الصحة

على ان الحزب الوطني الذي هو مظهر الفكرة الوطنية كما قلنا لا يقصد  
بجهاده محاربة المصالح الاوروبية في مصر بل على الضد من مزاعم الاحتلال  
فانه بما اختطه لنفسه من سياسة يحترم كل الاحترام هذه المصالح ويدود عنها  
بكل قواه فقد أبان المرة بعد المرة أن مصلحة البلاد متفقة تمام الاتفاق مع  
مصلحة أوروبا فيها كما أنها غير متفقة مع وجود هذا الاحتلال . وليس ثم دليل



أقوى على إخلاصه في هذا السبيل من أنه صرح مراراً بل جعل أحد مبادئه قبول المراقبة الاوربية على مالية بلادنا مادامت أوربا دائنة لها ومادامت مصلحتها تقتضى بهذه المراقبة . وقد ألم الحزب، أما شديداً لاتفاق بعض الدول على إلغاء صندوق الدين في عام ١٩١٢ إذ أنه رأى أن الضمانة الوحيدة لصيانة أموال هذه الامة ومصلحة الدائنين ستكون مباشرة تحت سيطرة السياسة الانجليزية التي لا تبغي الا نفعها ولا تعمل الا لما ربحها مما تضع معه لاحالة المصلحتان المشتركتان مصلحة مصر باسرها ومصلحة العالم الاوربي

لذلك يلح الحزب الوطنى فى الطلاب بل وتلح الامة المصرية من كبيرها الى صغيرها بوجوب اعادة سلطة صندوق الدين الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٠٥ مادام الاحتلال فى مصر حتى لا تضيع أموال أخرى طائلة كالتى صرفها الاحتلال فى الست السنوات الماضية على الكماليات والتى استفاد منها اضعاف ما استفاد المصريون ولم تستفد منها أوربا شيئاً مذكورا  
نعم ان المصلحة المشتركة بيننا وبين العالم انتحضر تقتضى بوجوب توطيد دعائم هذه السلطة المالية الا وهى سلطة صندوق الدين تلك السلطة التى قدمت لمصر أجل الخدمات وبرهنت بعملها على ضرورة وجودها ولزوم بقائها !  
ان الحزب الوطنى لا يفتر عن نشر الحقائق ومتابعة السير فى تنفيذ خطته الشريفة مهما كانت الصعاب والعراقيل التى ينصبها خصومه فى طريقه ومهما كان لون التمويهات زاهيا باهيا فإنه لون لا يلبث أمام الحق طويلا حتى يزول !  
وكيف لا يكون هذا واجب حزب يرى الجمل متفشيا فى أغلب طبقات أمة غنية بما لها ذكوة بمداركها شديدة الشوق الى أخذ نصيب كبير فى الحياة العلمية والعملية ؟



ان الحزب الوطني لا يريد بعمله ومجهوداته الا أن يسود الحق على الباطل وهو الأمر الذي يقره كل منصف. وليس هناك باطل أشد الما وأسوأ فعلا من احتلال جاءنا بادعاء نخلق لنفسه ألف ادعاء طوى تحتها عالم هذا الحق ودفن تحت اسنارها شرف الأمة الانجليزية وعظمة التاج البريطاني !

لا يريد الحزب الوطني الا أن تكون العلائق بين الأمة المصرية والأمة الانجليزية وثيقة العرى قوية الدعائم لذلك نادى وينادى بجلاء هذا الاحتلال فان وجوده وصمة في تاريخ الأمة الانكليزية وسبة لشعب يرى نفسه حقيقا بأن يكون في مرتبة الشعوب الراقية بما أوتيته من نعم ومواهب

لا يريد الحزب الوطني أن تكون مصر وهي محط المدنيات القديمة والحديثة مسرحا لتمثيل مظالم المصور الأولى بما يوعز به الاحتلال الى حكومتها من قوانين لا توافق مصلحة الأمة وشرائع لا تتفق مع العدل ابدا وأن بلدا يحجج اليه عشرات الآلاف في كل عام ليعجبوا بآثاره وعظمته وتربته وصفائه لجدير بأن يكون مثال الرقي والعدل لا عنوان التأخر والعسف

يطلب الحزب الحكومة الذاتية لا يستفيد رجاله العاملون كما ادعى سياسة الاحتلال بل تستفيد أمة يجب أن يكون لها التمتع بشمر جهادها فتفتح للعلم ابوابه وللإقتصاد طرائقه وترفع للحياة الاجتماعية اعلامها وتعيش مع العالم عيشة طيبة مغزها السلام العام ومبناها المحاسنة والالتزام !

وأنه لا يوجد سياسي خالى الغرض ينكر على أمة حق أشرافها على مرافقتها اللهم الا اذا كان هذا السياسي من الانكليز الذين يرون الاتكون عظمة دولتهم ومجد ملكهم وجلال شعبهم الا حيث تسلب أمتعة الامم وتغتصب مرافق الجماعات ;



أبنا نعرض مرة أخرى برنامج أعمالنا على العالم بأسره ليحكم هل نحن  
بمدلوله نريد فتنه او ثورة أو تدمير البلاد لاجية لنا الا بسلامتها ولاراحة  
الا بسعادتها ، نعرضه على العالم الراقى لينصفنا مع هذا الاحتلال الذى أقام  
الدليل تلو الدليل مدة وجوده فى مصر انه عدو كل شىء بل عدو  
نفسه كذلك

وهذا هو البرنامج

### مبادئ الحزب

أولاً استقلال مصر كما قرره معاهدة لوندرة فى عام ١٨٤٠ وضمنته  
الفرمانات السلطانية ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي  
والضامن للاستقلال الداخلى للبلاد ( تدخل تحته كافة البلاد التى ضمت لمصر  
بمقتضى فرمانات سلطانية ) وهو الاستقلال الذى وعدت انجلترا باحترامه  
وتعهدت رسمياً بذلك

ثانياً : إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة  
مسؤولة امام مجلس نيابى تام السلطة كجالس النواب فى أوروبا

ثالثاً : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التى ارتبطت بها  
الحكومة المصرية لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية  
مادامت مصر مدينة لأوروبا وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة

رابعاً : انتقاد الاعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالاعمال النافعة  
والتشجيع عليها وارشاد الحكومة الى خير الرعية ورغائبها والاصلاحات اللازمة لها  
خامساً : العمل لنشر التعليم فى انحاء الديار على اساس وطنى صحيح بحيث



ينال الفقراء نصيب وافر منه وكذا محاربة الخزعلات والترهات . ونشر  
المبادئ الدينية السليمة الداعية للرقى . وحث الاغنياء والقادرين علي بذل  
كل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد . وارسال البعثات

لاوروبا . وفتح المدارس اليلية للصناع والعمال

سادساً ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة والعمل . والجد

وراء نيل الامة استقلالها العلمي والاقتصادي

سابعاً ارشاد الاهالي بكافة الوسائل الممكنة الى حقائق الاحوال وبث

الشعور الوطني فيهم ودعوتهم للاتحاد والائتلاف وتمكين المحبة بين عنصرى

الامة المسلمين والاقباط وتبنيهم الى واجباتهم نحو بلادهم والعمل للمحافظة

على الامن والسكينة في كافة ارجاء القطر

ثامناً مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد في تحسين

الاحوال الصحيه حتى يزداد عدد السكان فزداد الامة قوة على قوتها

تاسعاً تقوية روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب وازالة سوء

التفاهم من بينهم . والسعى لجعل محاكمة المجرمين الاجانب امام المحاكم المختلطة

عاشراً بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر

والدولة العلية . وانماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا . ونفى كل

تهمة عن مصر والعمل لايجاد أنصار لها في كل انحاء العالم حتى تكون لها قوة

أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية والتغلب على

المساعى التى تعمل ضدها ويراد بها اخفاء الحقيقة عن العالم

فهل في هذه المبادئ ما لا يوافق مصلحة أوروبا؟ وهل فيها شئ

يدعو الى القلق والخوف؟ وهل فيها فتئات على حقوق مصر المقدسة؟



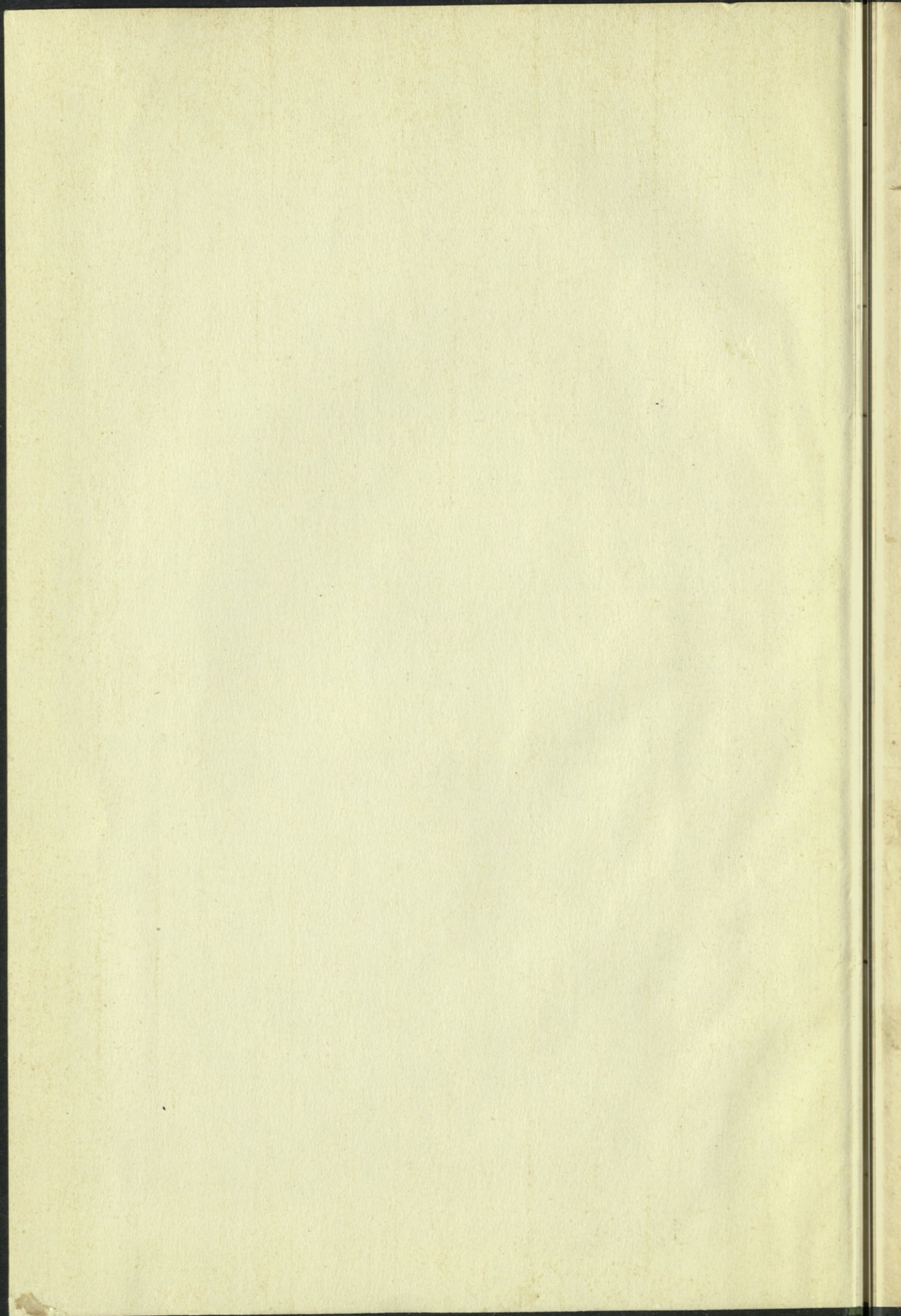
هل فيها اعتداء على مصالح أوروبا في مصر ؟  
وهل فيها احتلال يهدد مصلحة العالم في البحرين الأبيض والأحمر وما  
بينهما من قناة السويس ؟ وهل فيها تأسيس مملكة أفريقية ضخمة ؟ وهل فيها  
شنق وجلد وغلظة وقسوة ؟  
ليس فيها شيء مما أتاه وياتيه الاحتلال في مصر لذلك كان من مصلحة  
كل رجل كبير القلب شريف الشعور صادق العزم ان ينادى معنا بوجوب  
انجلاء الاحتلال البريطاني عن هذه الديار . . . .



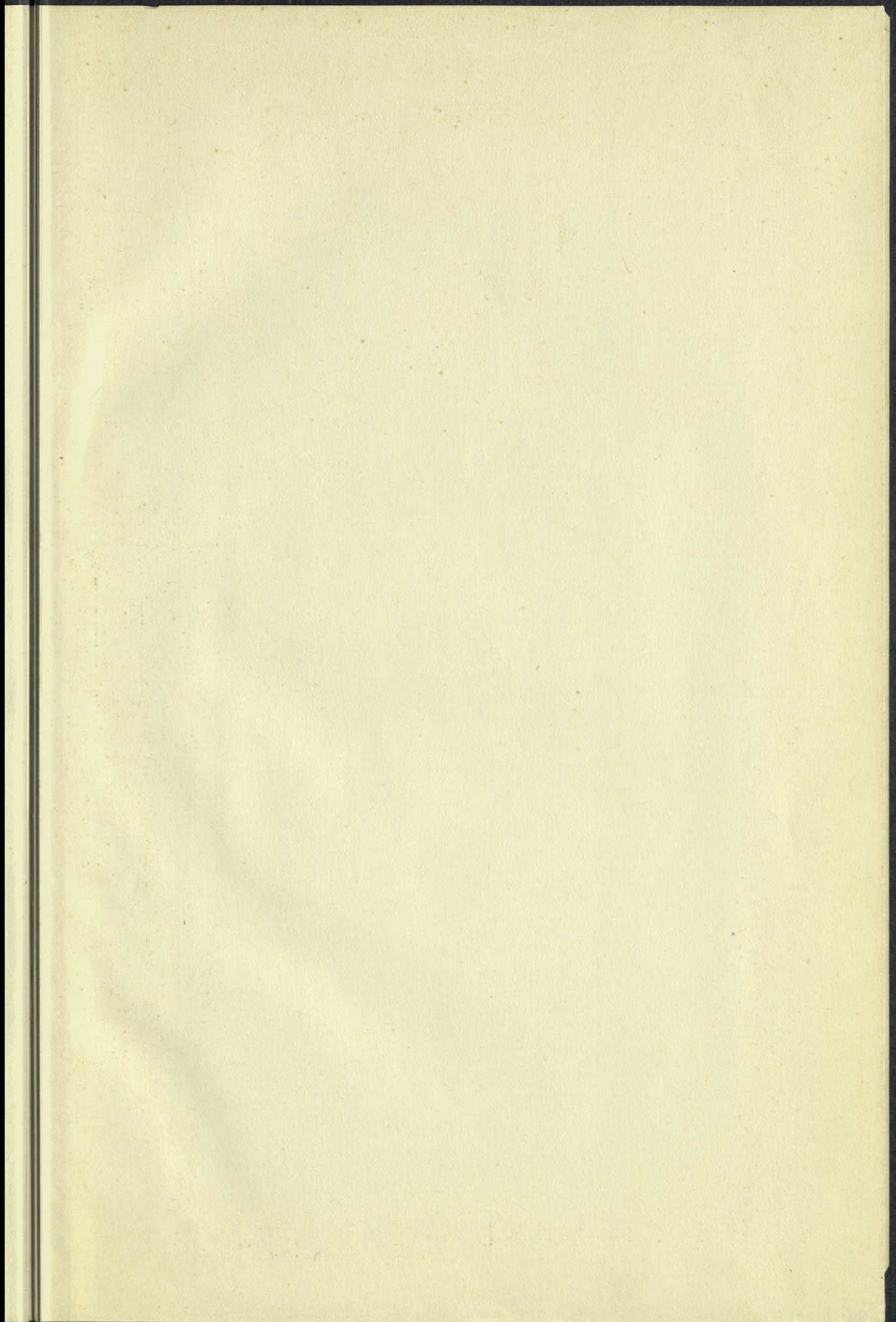




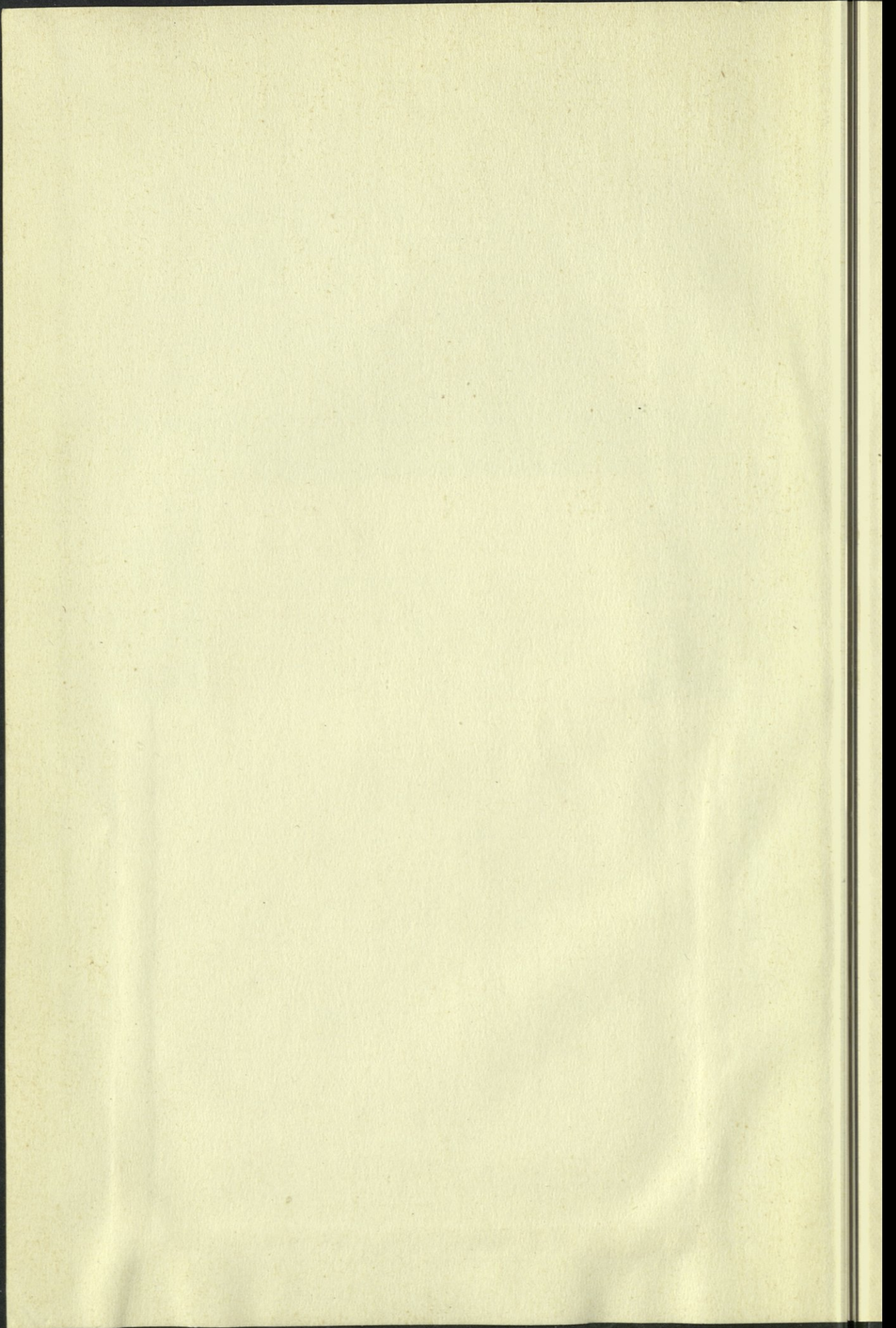














329.962:H67rA

الحزب الوطني

رد الحزب الوطني

SEP 8 1968

329.962

H67rA

~~Oct 66~~

~~Jun 68~~

JAFET LIB.

~~8 NOV 1977~~

~~J. LIB.~~

~~2 DEC 1981~~



329.962:H67rA:c.1

الحزب الوطني (مصر)

رد الحزب الوطني على تقرير المعتمد

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015238



329.962  
H67A  
C.1